الفصل الثالث

البعد الديمجرافى

تناولنا فى الفصول السابقة بعدين رئيسيين من أبعاد التنمية الشاملة وهما البعد الاقتصادى الذى يعالج التنمية من منظور مادى ، والبعد السوسيولوجى الذى يعالج الجوانب الاجتماعية للتنمية ، وقد اتضح لنا العلاقة الوثيقة بين الجانب الاقتصادى والاجتماعى وتأثير كل منهما فى الآخر ٠

واذا كان الاقتصاد يعالج الجوانب المادية ، والاجتماع يعالج النظم والقيم الاجتماعية وأدوار الأفراد والجماعات وأثر التراث الثقافى والاجتماعى للتنمية ، فانه من الأهمية بمكان أن يعالج هذا الفصل البعد الديمجرافى المتمثل فى سكان المجتمع وهم غاية التنمية ووسيلتها ٠

وتتم هذه المعالجة الديمجرافية للتنمية ارتكازا الى الدعائم التالية :

أولا ـ النظريات المفسرة للظاهرة الديمجرافية ٠

ثانيا ـ طبيعة المشكلة السكانية ٠

ثالثا ـ السكان والموارد ٠

رابعا ـ التنمية ـ كعلاج للمشكلة السكانية ٠

وسنقوم بتفصيل القول فى هذه الدعائم فى الفقرات التالية :

النظريات المفسرة للظاهرة الديمجرافية

نتناول دراسة النظريات المفسرة للظاهرة الديمجرافية من خلال تحليل للنظرية الاقتصادية ، والنظرية الاجتماعية ، والنظرية الثقافية ، وأود أن

أشير بادىء ذى بدء أن هذه النظريات متكاملة ومتفاعلة بعضها وأن درست فى شكل تجزئى بغرض التحليل والدراسة العلمية ، ومن ناحية أخرى فان دراستنا لهذه النظريات أمر على جانب كبير من الأهمية لأنها توقفنا على التراث الديمجرافى الماضى أو المعاصر الذى عالج هذه الجوانب ويعنى ذلك أن هذا التراث يمثل نقطة انطلاق لنا كباحثين معاصرين فى معالجة هذه المسائل ٠

النظرية الاقتصادية :

ظهرت منذ القدم مجموعة من النظريات ذات الطابع الاقتصادى التى عالجت المسألة السكانية برغم عدم وجود مشكلة سكانية أساسا ، وشغلت هذه المسألة بال المفكرين والفلاسفة والكتاب الذين اختلفوا فى الرأى حولها ، حيث حبذ البعض الزيادة السكانية ، بينما خشى البعض الآخر من نتائج هذه الزيادة لأنها تؤثر ان آجلا أو عاجلا على موارد البلاد وامكاناتها ٠

وعلى أى حال فاننا نتناول دراسة الفكر الديمجرافى لمجموعة من علماء الاقتصاد والسكان مثل :

آدم سميث ، ريكادرو ، مالتس ، ماركس ، كينز ٠

آدم سميث :

حاول دراسة المسألة السكانية من خلال دراسته لمتوسط دخل الفرد ، وقام بتحليل هذا الموضوع موضحا العلاقة الوثيقة التى تربط الزيادة السكانية وزيادة تكوين رأس المال الصناعى الذى ينتهى الى زيادة أجور مما يدفع العاملين الى زيادة الطلب على شراء السلع الانتاجية ٠

ومن زاوية أخرى يتحفظ سميث فى قبول مبدأ زيادة السكان ، لأن معنى ذلك زيادة عرض القوى العاملة الأمر الذى يؤدى الى هبوط مستويات الأجور ما لم تحدث زيادة ملموسة فى تجميع رءوس الأموال ، فكأن سميث يمس من بعيد نظرية الحجم الأمثل للسكان ، تلك النظرية التى ظهرت على

يد دالتون وهيكس فى القرن العشرين(١) ٠

فكأن سميث اذن يتجه من وجهة نظر اقتصادية الى دراسة الآثار والنتائج المادية للزيادة السكانية من خلال انخفاض أو أرتفاع مستوى الدخل الفردى أو القومى ويترتب على ذلك رأيه فى الاعتدال فى الزيادة السكانية ٠

ريكاردو :

يعتقد ريكاردو فى أهمية آراء سميث عن السكان ، الا انه أختلف معه فى النظرة المستقبلية للسكان اذ كان متشائما ، وقد بنى تشاؤمه على أساس أن انخفاض أو زيادة السكان سوف يؤثر بالتالى على ارتفاع أو هبوط معدلات الأجور ، فهناك اذن ارتباط بين العمل والانتاج ، وأن السعر الحقيقى للعمل انما يتحدد وفقا لتكاليف الانتاج خاصة انتاج المواد الغذائية اللازمة لمعيشة الطبقات العاملة ٠

وواضح أيضا روح التحليل الاقتصادى فى تفسير ريكاردو ، فهو يوضح طبيعة العلاقة بين الانتاج والسكان ، وأن زيادتهم سوف تؤثر بالتالى فى الانتاج ٠

مالتس : عرف مالتس فى تاريخ الفكر الاقتصادى والديمجرافى بنظريته المتشائمة فى السكان ٠ وسوف نشير الى الجديد الذى أدخله مالتس على التفكير الاقتصادى الكلاسيكى ، ثم تتعرض لقانونه فى السكان ، وأخيرا نشير الى الانتقادات الموجهة الى النظرية ٠

أما من حيث الجديد فى فكر مالتس ـ فانه أدخل ثلاثة مفاهيم جديدة على الفكر الاقتصادى ، أدخل مفهوم الحركة أو الحيوية تلك التى تنشأ بين زيادة السكان أو نقصهم والموارد فى الوقت الذى وصف فيه سميث تلك المجتمعات التى يزيد فيها السكان بالجمود ٠ وفى نفس الوقت أشار مالتس الى مفهوم الشدة بمعنى أن ينبغى أن تأخذ بالحزم كافة الهيئات والمؤسسات الخيرية التى تقدم المساعدات للفقراء والمعدمين لأن من شأن هذه المساعدة

---

(١) د٠ صلاح الدين نامق : مشكلة السكان فى مصر ، دار النهضة العربية ١٩٧٢ ، ص ٢ ٠

أن تخمد فيهم الشعور بالمسئولية وبالتالى يعتمدون على معونات المجتمع فى تربية الأبناء · أما المفهوم الثالث الذى أشار اليـــه مالتس فى فكره الجديد فهو مفهوم التشاؤم ، لأنه خشى أن تؤدى الزيادة السكانية الى مخاطر كثيرة مثل الحروب والأمراض والمجاعات وغير ذلك ، وهو فى هذا المجال لم يـكن يؤمن بفاعلية العامل الوقائى(٢) ·

وبطبيعة الحال فاننا ننتظر من مالتس أن يخرج لنـا بهذه المفاهيم ذات الأبعـاد الاقتصـادية والاجتماعية والتى تؤثر بدون شك فى بنـاء المجتمع ووظائفه طالما أن المسحة التشاؤمية هى التى تغلب على تفكيره ·

أما من حيث قانون مالتس فى السكان ـ فانه يتلخص فى أن السكان يزيدون بنسبة متوالية هندسية ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ٣٢ ·· الخ بينما تزداد الموارد الغذائية بنسبة متوالية حسابية ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ·· الخ ، بمعنى آخر تمثل الزيادة السكانية قانون التناسل عند الانسان ، وتمثيل المتوالية الهندسية فى الانتاج قانونا لقوة انتاج الأرض من القمح على وجه الخصوص باعتباره المادة الأساسية للتغـذية · وأكثر من ذلك يرى مالتس أن زيادة السـكان تتضاعف كل ربع قـرن مالم يكن هنـــاك عائق واستند فى هـذا الرأى الى الاحصاءات التى عملت فى الولايات المتحدة وانجلترا فى عهده ·

ويشير مالتس الى نوعين من العقبات التى من شأنها أن تحق التوازن بين عدد السكان والموارد ، هذه العقبات هى :

أولا ـ عقبات وقائيـة مصدرها الانسان الذى يبغى منع الحمـل قبل وقوعه ، أى أنه ينظر الى المستقبل ·

ثانيا ـ عقبات هادئة وهى التى تختصر حياة الانسان سواء كانت عن طريق الأعمال الشاقة أو غير الصحيحة أو الى انتشار الفقر والمرض والحروب والمجـاعات ·

أما من حيث الانتقادات التى وجهت الى نظرية مالتس فى السكان ـ أيدها البعض بصورتها الراهنة ، كما عارضها آخرون :

---

(٢) الفرد سوفى : مشكلة السكان فى العالم ترجمة د· جلال صادق · الدار القومية للطباعة والنشر العدد ٢٥ بدون سنة طبع ·

فقد أيدها المحافظون فى انجلترا لأن النظرية من هذا المنطلق ترفع عن كاهل الطبقة الحاكمة أى مسئولية فيما يتعلق بالفاقة والبؤس الواقع على الفقراء لأنهم هم السبب وراء ذلك نتيجة زيادة نسلهم ، وفى الوقت نفسه لم يشعر الأثرياء بتأنيب الضمير حين يرون الفقراء يرزحون فى ذل البؤس لأنهم اتهموا بالتخبط وعدم التبصير فى شئون حياتهم(٣) ٠

كما لاقت أراء مالتس قبولا ورواجا عند الكثير من من الأوربيين الأمر الذى حتم ظهور مدرسة فكرية تنشر آراء مالتس وكان لها أثر فى نقصان عدد السكان فى العالم الأوربى ، فقد كان عدد سكان انجلترا يتزايد الى عام ١٩٧٧ ثم اتجه بتأثير آراء مالتس الى النقصان ، فضلا عن قلة عدد المتزوجين فيها وبالتالى قل عدد المواليد ، فقد كان معدل المواليد فى انجلترا مثلا بنسبة ٥ر٣٦ فى الألف ١٨٧٨ أصبح ٢ر٣٤ فى الألف عام ١٨٨٠ وانخفض بعد ذلك الى ٥ر٣٠ فى الألف عام ١٨٨٥ وكان هذا النقصان له أثره السيىء اذا ما علمنا أن انجلترا فى هذا الوقت كانت تمثل دولة استعمارية وتحتاج الى أعداد من السكان للعمل فى مستعمراتها ، ولهذا ظهرت مدرسة تنادى بدحض آراء مالتس وتبنى أفكارها السكانية على أساس بيولوجى الذى نادى به هربرت سبنسر فى السكان(٤) ٠

ومن زاوية أخرى تجد أن النظرية مالتس قد وجهت لها انتقادات شديدة تتلخص فيما يلى :

١ ـ اذا كانت الشهوة الجنسية هى التى تدفع الفرد الى التناسل والانجاب واذا صحت فعالية ذلك فى مجتمعنا تقليدية ، فانها قد خفت حدتها فى المجتمع الراقى الذى يحاول أن يرتقى بغزيرة الأفراد ، وقد أيد مالتس وسيلة الضبط الأخلاقى كأسلوب واقى عن زيادة السكان ٠

٢ ـ يشير البعض الى أنه فى الامكان نقض آراء مالتس فى زيادة

---

(٣) د٠ عبد العزيز عزت : فى الاحصاء ٠ الطبعة الرابعة القاهرة الحديثة ، ١٩٥٨ ، ص ٦٠ ٠

(٤) د٠ مصطفى الخشاب : دراسة المجتمع الأنجلو المصرية ١٩٧٥ ، ص ١٣٠ ٠

المواليد مع التقدم العلمى وانتشار وسائل منع الحمل ، وقد اتهم مالتس بتشجيع منع الحمل أثناء الحياة الزوجية غير أنه نصح بالاعراض أبدا أو مؤقتا عن الزواج ٠

٣ ـ أشارت التعدادات المختلفة الى خطأ المتوالية الهندسية وان كان مالتس اشترط بمضاعفة عدد السكان اذا انعدمت العوائق التى أشار اليها ٠

٤ ـ المتوالية الهندسية يغلب عليها الطابع الاستقرائى الذى استنتجه مالتس من احصائيات دول أخرى كالولايات المتحدة ، كما أن متواليته الحسابية لم يدعمها بأى دليل علمى اللهم الا ما هو معروف عن خصائص الأرض الانتاجية ٠

٥ ـ اتهم مالتس بأنه عدو الزيادة السكانية وبالتالى فهو عدو العمران لكنه دافع عن نفسه بأنه عدو الرذيلة والبؤس ٠

كما وجه أو جبرن انتقادات شديدة الى نظرية مالتس منها :

١ ـ ان زيادة السكان بالمعدل الذى ذكره مالتس لم يتم بدليل ماعانته أوربا من نقص فى عدد المواليد بعد أقل من قرن من ظهور رأى مالتس فى السكان ٠

٢ ـ أن التقدم العلمى ساعد على زيادة الموارد الغذائية وبالتالى أحدث توازنا بين عدد السكان والموارد دون أن يصاحب ذلك خفضا فى عدد المواليد ٠

٣ ـ أهمل مالتس كافة نواحى المعيشة فيما يختص بمستوى معيشة السكان كالموارد الطبيعية والاختراعات والتنظيم الاجتماعى(٥) ٠

تلك هى أوجه النقد المواجهة الى نظرية مالتس فى السكان ، وفى رأيى أننا لو أخذنا تلك النظرية ككل لوجدناها تصدق على الوضع السكانى فى العالم النامى ففى مصر على سبيل المثال كم نعانى من أزمة سكانية طاحنة وكم يزيد عدد السكان سنويا بمعدلات رهيبة ، هذا فضلا عن الآثار الناجمة

---

(٥)د٠ حسن الساعاتى ود٠ عبد الحميد لطفى : دراسات فى علم السكان دار المعارف الطبعة الثالثة ١٩٧١ ، ص ٨١ ٠

عن هذه الزيادة فى انخفاض مستوى المعيشة وضعف دخل الفرد السنوى ٠٠ الخ ، ولذلك فأنا أعتقد فى تنظيم النسل دون تحديده أو منعه ، وأقصد بذلك على المستوى الأسرى أن يحاول الزوجان باقتناع كامل ضبط النسل بحيث يتمشى ذلك مع ظروفهما ليس فقـط الاقتصادى بل أيضا النفسية والصحية والعصبية والعملية بصورة شاملة دون أن يعود ذلك بالضرر على العمران البشرى أو يؤثر فى مسار خطة التنمية الشاملة ٠

ماركس : وعلى العكس من مالتس فان كارل ماركس يتفـاءل بالزيادة السكانية لدرجة أنه أتهم آراء مالتس بعدم الأصالة وان اتفق معـــه على أن الفقر والبطالة مظهران اقتصاديان ، ثم يعود فيختلف معه فى تفسير الاسباب اذ يرى أن التضخم ان هو الا فائض عمالة ، ولذلك فان التضخم السكانى من سمات المجتمع الرأسمالى بمعنى أن هذا المجتمع يتزايد فيه رأس المـال الثابت وهو الآلات بسرعة تفوق تزايد رأس المال المستفيد (العمال) ويؤدى ذلك الى استغناء عن جـزء من العمال وبالتـالى يظهر تراكم رأس المـال فى صورة سلعية انتاجية الأمر الذى يؤدى الى خفض عـدد العمال ٠ كما يرى أن الصناعة الرأسمالية تعمل على استمرار انخفاض الأجـور وبذلك تخلق تضمنا سـكانيا فى الريف ويؤدى ذلك الى الهجرة الى الحضر وتهديد فرص العمالة لساكنى الحضر ٠

ويضع ماركس قانونا فى السكان مؤداه أن تزايد السكان انما ينبع من الدول الرأسمالية وأن لكل مرحلة أو طريقة انتـاج قانون خـاص بها بالنسبة للزيادة السكانية بحيث يمكن القـول أن قانون التناسل لا يكون واحدا الا فى النبات بشرط عدم تدخل الانسان ، ويتنبأ ماركس بأنه لن يـكون هناك فائض فى المجتمعات الاشتراكية وبالتالى لن يكون هناك بؤس ٠

الا أنه من منظور عالمى نجـد ظاهرة ديمجرافية تشير الى نقص عدد الوفيات مع زيادة فى عدد المواليد وبالتالى تتوفر المشكلة السكانية ٠

ومن وجهة نظر نقدية فقد تحيز ماركس الى الطبقة العاملة ضد الطبقة الحاكمة ، وكذلك فان قانونه فى تزايد رأس المـال الثابت على رأس المـال

المتغير أن هو الا حجة يسوقها لتأييد نظريته عن فائض القيمة ، أما زعمه بعدم وجود مشكلة سكانية فى المجتمعات الاشتراكية فهو زعم يتجاهل عوامل النمو الحقيقى للسكان(٦) ٠

وفضلا عن ذلك فانى أرى أن ماركس ينظر الى المسألة السكانية من منظور أيديولوجى هدفه تحطيم النظام الرأسمالى ليحل محله نظام اشتراكى فى حين أن النظرة الموضوعية تحتم علينا أن نتخلى عن كافة الأفكار المسبقة ٠

كينز : وللعلامة كينز فضل ظهور النظرية الاقتصادية الحديثة ومن المسلم به فى المذاهب الاقتصادية الاحتكارية أن الاقتصاد الحديث لا يتفق مع نموذج المنافسة الذى وضعه الكلاسيكيون ومن ثم سلطت الاضواء على الاحتكار الفردى والتحكم فى الأسعار ولم ينتج عن المضاربة بين أصحاب الأعمال أى توافق لزيادة الأرباح ، وعلى العكس فانه فى الاقتصاد الواسع تتحكم فيه نظرية الحد الاقصى للأرباح ، كما أنكر كينز قانون Soy عن الأسواق ذلك أن استخدام جميع عوامل الانتاج يمكن أن يعتبر احدى نقاط عوامل الموازنة الممكنة فى الجهاز الاقتصادى ٠

وفى الحقيقة فان كل زيادة فى الدخل القومى يقابلها زيادة فى الاستهلاك وان كانت هذه الزيادة أقل من الزيادة فى الدخل أى القيمة الحديثة للاستهلاك فى انخفاض مستمر كما يرى كينز Keynez ومن جهة أخرى فان الحاجة الى الزيادة أكبر فى الاستثمار لمقابلة بطء سير الاستهلاك تحول دونها عقبات وباختصار يتعذر علينا المحافظة على العمالة الكاملة فى الفترة القصيرة الى حد بعيد اذ أن الاستهلاك يقل نسبيا بينما تقل درجة الكفاية الحدية لرأس المال المستمر وان الصعوبة المترتبة على هبوط الكفاية الحدية لرأس المال تزداد تعقيدا حينما يحول جمود النظم القائمة دون نقص سعر الفائدة الى الحد الذى يجعل صاحب العمل يقترض سلفيات للاستثمار ، اذا ما شعر بأنه سيحصل على فائض ربح نتيجة لعملية الاقتراض والاستثمار ، ويقترح كينز لعلاج ذلك اتباع سياسة ميسرة لتخفيض

---

(٦) د٠ زيدان عبد الباقى : أسس علم السكان ، النهضة المصرية ، ١٩٧٨ ، ص ٧١ ٠

نسبة الربح ومشاركة الحكومة فى الاستثمار المحول عن طريق القروض العامة ٠

وفيما يتعلق بالنظرية السكانية فان الانقلاب الحديث فى النظرية التقليدية الجديدة الذى نتج عنه الاعتراف بأن الاقتصاد لم يعد مرادفا لنموذج المنافسة الذى يربط بين نمو رأس المال وزيادة الطلب على الأيدى العاملة والاعتراف السابق للدور الذى لعبه الاحتكار فى الحد من الانتاج والعمالة وتحليل كينز الذى أثبت أنه لا يوجد اتجاه حتمى للعمالة الكاملة لجميع عوامل الانتاج يجعل من الممكن تحديد الفترة التاريخية بصفة تقريبية حيث أصبح التحليل الاقتصادى القائم على نظام المنافسة غير ملائم للعصر كتفسير للظاهرة الاقتصادية المعاصرة(٧) ٠

يحاول أن يربط ـ كاقتصادى ـ بين قوانين الانتاج من حيث العرض والطلب والمنافسة والاحتكار وبين المسألة السكانية التى تتأثر بالضرورة بهذه القوانين وان كنا ـ كاجتماعيين ـ لا يمكن أن نغفل كافة المؤثرات المجتمعية التى تؤثر فى الاقتصاد كظاهرة اجتماعية ومن بينها الزيادة السكانية ٠

ومن زاوية أخرى يحاول بيفر Beaver أن يصيغ نظرية مستحدثة فى السكان تقوم على أساس دراسة العادات التى تفسر كافة جوانب الشخصية الانسانية تلك التى تؤثر فى عملية التغير السكانى نقصا أو زيادة وتساعد على التنبؤ بمستقبل معدلات المواليد وفقا لنظرية التغير السكانى وعلاقة ذلك بمؤشرات التنمية وعدم اغفال معدلات الوفاة التى تلعب دورا ملحوظا فى صياغة المشكلة السكانية فضلا عن ضرورة مراعاة عامل الزمن فى أحداث التقدم أو التخلف المادى وفقا لسكافة المتغيرات الديموجرافية السابقة(٨) ٠

تبين لنا من كل ما سبق أن التفسير الاقتصادى للظاهرة الديمجرافية

---

(٧) سدنى هـ ٠ كونتز : النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادى ترجمة أحمد ابراهيم عيسى دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ ، ص ١٢٦ ٠

(٨) Steven E. Beaver: Demographic Transition Theory Renterprinted U.S.A. 1975.

يقوم أساسا على علاقات مادية متعلقة بالانتاج وقانون العرض والطلب وأثر زيادة السكان على الطلب للعمالة والأجور ، وبطبيعة الحال فان هذا التفسير من نظرة اقتصادية فقط صحيح ، لكن كان من المفروض لعلماء الاقتصاد ان يدركوا أنهم بصدد دراسة ظاهرة النمو السكانى أو خلخلة الكثافة السكانية او أى ظاهرة ديمجرافية تتعلق بهذا الموضوع انها لا تتم ولا يكون لها آثار ونتائج الا من خلال مجتمع وهو البوتقة التى تنصهر فيها كافة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديمجرافية وغيرها ، بمعنى آخر أن البعد الاجتماعى لدراسة الظاهرة السكانية قد غاب عن فهم الاقتصاديين ومن هنا كانت أهمية النظرة المتكاملة للأمور حيث لا يقلل الباحث من أثر عامل ما أو أن يعطى الأثر كل الأثر لعامل بعينة ، لذلك رأينا أن نلقى بنظرة اجتماعية على الظاهرة الديمجرافية لنرى كيف تكون نظرة الاجتماعيين لهذه الظاهرة وعلاتها بعملية التنمية الشاملة فى المجتمع ٠

النظرية الاجتماعية :

نشير الى النظرية الاجتماعية فى دراسة السكان من خلال تحليل وهؤلاء السكان ونقصد بها تنقلاتهم داخل أو خارج المجمع ومدى زيادتهم بالمواليد أو نقصانهم بالوفيات وترجع العوامل المؤثرة فى هذه الحركة السكانية الى :

١ ـ حركة المواليد ٠
٢ ـ حركة الوفيات ٠
٣ ـ الهجرة ٠

وسوف نفصل القول فى هذه المتغيرات على النحو التالى ٠

معدلات المواليد :

يمكن القول أن سبب زيادة عدد السكان فى العالم خلال القرن التاسع عشر يرجع الى انخفاض معدلات الوفيات بتأثير النهضة الصحية ، ويبلغ معدل المواليد ١٥ ـ ٢٠ لكل ألف فرد فى الدول الأوربية المتقدمة ، الا انه من ناحية أخرى يمكن القول أن الانخفاض الشديد فى عدد السكان يرجع الى تحديد النسل الاختيارى فضلا عن انتشار عملية الاجهاض ، ويتردد هذا

المعدل بين ٤٠ ، ٤٥ لكل ألف فرد فى معظم المجتمعات النامية ، وتشير احصائيات منظمة الصحة العالمية الى انخفاض معدل الوفيات للمرأة الأم خلال عشرين سنة انخفاضا كبيرا ، مما أدى الى رفع معدل المواليد ، ونقدر خصوبة المرأة الطبيعية باثنى عشر طفلا فى المتوسط وان كان هذا العدد لم يتحقق بسبب تأخير موعد الزواج وتحديد النسل ووفيات الأطفال قبل سن البلوغ(٩) ٠

وينبغى القول أن معدلات المواليد تتباين بحسب ظروف مختلفة منها الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية لسكان العالم ، فقد بدت أبان القرن ١٩ اتجاهات تربط بين الخصوبة ومستوى معيشة السكان ، وجدير بالذكر أن الخصوبة تعنى القدرة على الانجاب تزوجت المرأة أم لا ، وفضلا عن ذلك فقد تبين أن النساء لسن فى درجة واحدة من حيث القدرة على الانجاب بحسب فئات السن المختلفة ويجب اختلاف نسبة الانجاب الخاصة فى الدول المختلفة تبعا لتباين ظروفها الاجتماعية والاقتصادية(١٠) ٠

وبالحديث عن المجتمعات النامية نجد أن الدوافع وراء بعض الديمجرافيين الى مراجعة الدراسات والبحوث السكانية هو هبوط معدلات الوفيات بصورة غير متوقعة ، وجدير بالذكر أن الدول ذات الدخل الفردى الضئيل هى التى ما زالت تمثل مصدرا لنمو سكانى رهيب ويرجع ذلك الى ارتفاع معدلات الحضرية وانخفاض فى معدلات الوفاة نتيجة للتحسن فى المستويات الصحية ٠

ونتيجة لارتفاع الخصوبة فى هذه المجتمعات النامية وهى فى حد ذاتها تمثل مشكلة أساسية ، دعت الضرورة الى استحداث أساليب بحث جديدة تستخدم للتعرف على عوامل الانجاب ٠ وقد شجع على قيام هذه الدراسات الدول الصناعية الغربية ، ومع ذلك اتسمت هذه الدراسات

---

(٩) الفرد سوفى : مشكلة السكان فى العالم ترجمة د٠ جلال صادق الدار القومية للطباعة والنشر العدد ٢٥ بدون سنة طبع ، ص ٤٩ ٠

(١٠) د٠ محمد صبحى عبد الحكيم وآخرون : السكان ديمجرافيا وجغرافيا الأنجلو المصرية ، ص ٣٢ ٠

بطابع أو هدف تطبيقى وان لم تربط بين اتجاه المبحوث والبناء الاجتماعى أو ظروف معيشة المجتمع مجال البحث والداسة ، وأدى ذلك الى قدر كبير من الغموض بسبب غير اتجاهات ودوافع الناس الأمر الذى حتم مزيدا من المعرفة عن دور النظم الاجتماعية وأثرها · فضلا عن تقاعس هذه البحوث عن تحليل قرارات الانجاب فى ضوء الظروف الاجتماعية المختلفة ·

الا أننا نجد اتجاها آخر يعنى بدراسة الدوافع وهو اتجاه نفسى ـ اجتماعى · يهتم بدراسة دور الثقافة والقيم الاجتماعية غافلا لكثير من جوانب البناء الاجتماعى ·

وفضلا عن ذلك فان المسوح الميدانية السكانية تعانى أيضا من قصور يتمثل فى ضيق الفترة الزمنية التى تمر فيها هذه المسوح وهى بذلك لاتستطيع أن تقوم مقام الدراسات التاريخية أو الاحصائية التى تتناول التغيرات بعيدة المدى ، الا أنه يمكن الاستعانة بالتاريخ الشخصى الذى يلقى الضوء على بعض المتغيرات التى حدثت خلال فترات زمنية سابقة(١١) ·

ومن زاوية تحليلية أخرى نستطيع أن نلخص العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر فى الانجاب فى ضوء ثلاث متغيرات هى : المهنة ، والدخل ، ودرجة الثقافة وهى متغيرات متداخلة ومتفاعلة · ذلك أن ذوى الثقافة العالية هم فى نفس الوقت أولئك الذين يشغلون مناصب عالية فضلا عن حصولهم على دخل مرض ، الا أن بعض العمال قد يحصلون على دخول أعلى من بعض متوسطى الثقافة ومع هذا فقد انتهت الدراسات السكانية الى أن المتعلمين عامة هم أقل انجابا من غير المتعلمين كما أن العاملات أقل انجابا من ربات البيوت غير المتعلمات ، وقد لوحظ أنه كلما قل الدخل زاد عدد أطفال الأسرة وكلما قلت نسبة العاملات فى المجتمع زاد عدد الأطفال ، وهناك عامل آخر له أثره فى نسبة الانجاب وهو من الدين · اذ دلت احصاءات الدول المسيحية أن البروتستانت أقل انجابا من الكاثوليك ، كما

---

(١١) Kingsley Davis : The Sociology of Demographic behavior, in merton, New York PP. 309 - 333.

وقد قام بترجمة المقال د· السيد الحسينى فى كتاب دراسة علم الاجتماع ص ٣٧٦ ·

وجـد أن المسلمين أكثر انجـابا من المسيحين فى فلسـطين ومصر ولبنان وتونس ، وأن الاقطار الزراعية عادة أكثر انجابا من الأقطار الصناعية • بل أن سكان الريف فى المجتمع الواحد أكثر انجابا من ساكنى الحضر •

وجـدير بالذكر أن نسبة الانجـاب فى المجتمعات الغربية قـد هبطت بتأثير عدد من العوامل هى تحريم عمل الأطفال وانتشار التعليم الاجبارى • وانخفاض نسبة وفيـات الأطفال عن تحرير المرأة ودخولها مجـال العمـل وارتفاع مستوى المعيشة وزوال القيود التى تعوق ارتقـاء الفرد اجتماعيا فضلا عن ارتقاء نسبة ساكنى الحضر مع ارتفاع مستوى التعليم العام وطول فترةالتأهل المهنى(١٢) •

ويخلص كل من تومبسون ولويس نتيجـة مجموعة من الدراسات عن الانسال أنه بمجرد أن تبدأ الأنمـاط الثقافيـة التقليدية للسلوك التناسلى فى المجتمعات التى تعيش قبل العصر الصناعى أن تستسلم تحت ضغط تعديل حياة الأسرة كى تتمشى التغيرات الاجتماعية والسيكلوجية تلعب دورها فى تعيين حجر الأسرة هذه العوامل تعدل السلوك التناسلى بطرق مختلفـة وتعمل بمعدلات متفاوتة من السرعة فى المجتمعات المختلفة ، والسبب فى هذا أن السلوك التناسلى شأنه شأن أى سلوك آخر يتحكم فيه المجتمع له جذوره فى الماضى ، فالتغيرات فى السلوك التناسلى فى الهند مثلا والتى تجعل عدد السكان يتكيف على نحو يدعو الى الرضا بشكل معقول يتمشى مع الانتاج لا يتوقع منها أن تتبع نفس الخط أو نفس الجدول الزمنى الذى حـدث فى كثير من البلاد الغربية خلال السنوات ١٠٠ الى ١٥٠ الأخيرة كما لن يسير على نمط اليابان(١٣) •

وواضح من كافة الاتجاهات والدراسات ونتائج المسوح السابقة أنها تشير فى موضوعية الى أثر العامل الاجتماعى فى الظـاهرة الديمجرافية

---

(١٢) د• محمد صبحى عبد الحكيم : مرجع سابق ، ص ٣٨ •
(١٣) وارين س تومبسون ، دافيدت لويس : مشكلات السكان ترجمة د• راشد البراوى ، الأنجلو المصرية ١٩٦٩ ص٥٠٩ •

فضلا عن عدم اغفال كافة التغيرات التى تصيب المجتمع وبالتالى تؤثر فى معدلات المواليد هبوطا أو ارتفاعا ٠

معدلات الوفيات :

نشير الى معدلات الوفاة بالنسبة لاهميتها ، وبعض المؤشرات البيئية فيها ، فضلا عن الأبعاد المختلفة لظاهرة وفيات الأطفـــال ، ومستقبل هبوط معدلات الوفاة بصورة عامة ٠

وجدير بالذكر أن لمعدلات الوفاة أهمية تبدو فى تقدير مستقبل السكان ذلك أن وفيات الاناث بصفة عامة فى سن الانجاب أو خلالهـا يؤثر بلا شك فى مستقبل السكان ، كما أن معدل الوفيات بعامة ، ووفيات الأطفال بصورة خاصة لها أهميتها من حيث كونها مرآة لتقـــدم المجتمع اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا ومن ثم تهتم الدراسات السكانيـــة بمعـرفة كيف تؤثر الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية فى الوفيات ، وفضلا عن ذلك فان معدلات الوفاة فى المجتمعات المتقدمة قد انخفضت بسبب التقدم العلمى والتكنولوجى فطال امد الحياة أمام الفرد التى تتمتع بنتـــائج العلوم الطبية والذى يعيش فى مستوى اقتصادى مرتفع(١٤) ٠

وهناك بعض المؤثرات البيئية فى معدلات الوفاة مثل ، موطن الاقامة والحالة الزواجية والمهنية والنظافة :

فهناك علاقة بين الوفاة وموطن الاقامة ، اذ معروف أن الحضر بصفة عامة قد اكتسب سمعة سيئة بوصفه قاتل للنـــاس بسبب تفشى الأمراض المعدية والقاتلة للانتشار مما أدى الى ارتفاع معـدلا الوفيات ، ان الافتقار الى التدابير الصحية والذى كاد يكون تاما فى جميع المدن تقريبا حتى نهـاية القرن التاسع عشر وازدحام الغالبيـة الكبرى من ساكن المـــدن فى أكواخ خالية من النوافذ وحتى فى تاريخ متأخر مثل عام ١٩٠٠ كنا ما نزال نلقى بقايا أمثال هذه الأحوال فى الكثير من المجتمعات الغربية ، وخـلال القرن التاسع عشر تحسنت الاحصائيات الحيوية تدريجيا وصار فى الامكان اجراء

---

(١٤) د٠ محمد صبحى عبد الحكيم : مرجع سابق ص٥٨ ٠

المقارنة بين معدلات الوفاة فى الحضر والريف وهذه المقارنات المبكرة أظهرت بوجه عام أن معدلات الوفاة فى الريف كانت دونها فى الحضر ٠

وهناك علاقة بين الوفاة والحالة الزوجية ، ذلك أن الزواج يقوم على الاختيار الجسمى والنفسى والتكيف الاجتماعى ، اذ يعزف بعض الشباب الذين يعانون ضعف الصحة عن الزواج والعكس عند من يتمتعون بصحة جيدة بسبب صعوبة ما يواجهونه فى توفير أسباب العيش للأسرة أو صعوبة اختيار الأناث ، وقد يظل هؤلاء الشباب من الجنسين الذين يعانون مشكلات التكيف عزابا ، وعلى أى حال فان الصحة الجيدة بدرجة معقولة لها أهمية كبرى ، ولذلك فان نسبة لها شأنها من الذكور والاناث الذين يظلون بغير زواج يكونون معرضين نسبيا للأخطار الناجمة من سوء الصحة ، ومن هنا فمعدلات الوفيات فى صفوفهم أعلى منها فى صفوف من يتزوجون ومع هذا فمن المرجح أن عملية الانتقاء والاختيار التى ينطوى عليها الزواج تتفاوت تفاوتا كبيرا من مجموعة سكانية الى غيرها ، وهناك عامل آخر له دوره فى هبوط نسبة الوفيات عند المتزوجين ذلك أن حياتهم أكثر انتظاما ونجاحا فى حالة الرجال ولقد لاحظ « نيوزهولم »منذ زمن طويل أن التحرر النسبى فى الحياة الزوجية من المخاطر الرهيبة التى تترتب على مرض الزهرى يجب أن يعطى له وزنه ، أما فيما يتعلق بالارتفاع النسبى فى معدلات وفاة الأرامل والمطلقين فلعل نسبة كبيرة من هؤلاء تضم أفراد ارتكبوا الخطأ المبدئى عند اختيار شركائهم فى الحياة الزوجية ٠

والمهنة متغير هام فى تحديد معدل الوفاة ـ اذ قد يكون نوع العمل الذى يؤدى بحكم طبيعته مما يحطم الصحة كالعمل فى المناجم مثلا كذلك فان المهنة تحدد الى حد كبير دخل الأسرة والبيئة المادية التى فيها العامل وأسرته فى البيت ٠

وفضلا عن كل ما تقدم فان للوفاة علاقة بالنظافة ـ ففى البلاد الصناعية الأكثر نموا تأخذ كقضية مسلمة أن ارتفاع مستوى النظافة الشخصية والمنزلية والعامة ظل طويلا أمل الأنسان ، ولم يعد الادراك بأن النظافة بالنسبة لمعظم الشعوب انجاز حديث نسبيا ، ومع هذا فان حوالى عام ١٩٠٠ كانت قلة من الناس هى التى تعلم أن القذارة تؤدى الى أنواع كثيرة من

الجراثيم التى تسبب عددا كبيرا من الأمراض كما كان الازدحام وسيلة لنقل المرض كان الغذاء غير الكافى أحد عوامل الوفاة هذه المسألة برمتها المتعلقة بنظافة الشخص والبيت وفى كل نوع من الخدمات العامة ترتبط اليوم ارتباطا وثيقا جـدا بمستوى معيشة أى شعب ويكاد يمكن أن يؤخـذ قضيته مسلمة أنه اذا كان الاقتصاد يجعل من مستطاع جمهور الناس أن يعيشوا فى راحة ورغد اذا كان مستوى النظافة طيبا(١٥) ٠

وتشير الاحصائيات الى أن معدلات الوفاة تسير عامة نحو الانخفاض الا أنها لاتزال مرتفعة فى البـلاد الزراعية ، كما تلاحظ أن الأقطار المرتفعة المواليد هى نفسها البلاد المرتفعة الوفيات ، كذلك فان الأقطـار التى أخذت بأسباب المدنية الحديثة الصناعية والقليلة المواليـد هى التى تتمتع بمستوى صحى مرتفع وهى التى تقل فيها معدلات الوفاة وتأتى بعدها الأقطار الزراعية فى أوربا ثم أقطار الشرقين الأدنى والأقصى وأقطار أمريكا الجنوبيـة التى ترتفع فيها نسبة الهنود الأمريكيين ٠

وقد لوحظ أن أعلى معدلات وفيات فى أى مجموعة من السكان تكون بين الأطفال والشيوخ أى تتركز فى فئات السن الصغيرة وفئات السن المرتفعة وتقل بين الشباب الا فى حالات نادرة أثناء الحرب وانتشار الأوبئة ٠

ولا ريب أن لمعدلات وفيات الأطفال أهميـة ودلالة على الحالة الصحية العامة فى المجتمع والحالة الاجتماعية التى تبـدو فى العناية بالحامل أو الاهتمام بالمولود قبل ولادته وأثناء العام الأول من عمره ويليها بعـد ذلك فترة العام الأول من عمره ويليها بعـد ذلك فترة العام الأول الى العـام الخامس ، ولاشك أن المجتمعات الناهضة لاتترك هذه الحالة الحرجة من حياة الفرد لعناية الأباء والأمهات وحدهم بل انها تقدم خـدمات مختلفة وبذلك أصبح الطفل مسئولية الدولة منذ أن كان جنينا(١٦) ٠

أما فيما يتعلق بمستقبل هبوط معدلات الوفاة ـ فاننا فى الواقع نلاحظ هبوط معدل الوفيات الخام وقد حدثت معظم الزيادة فى البـلاد التى تسود

---

(١٥) توبسون : مرجع سابق ص٥٥٢ ٠

(١٦) د٠ محمد صبحى عبد الحكيم : مرجع سابق ص٦٦ ٠

فيها معدلات وفيات منخفضة فى الوقت الحاضر ، وكان السبب الرئيسى فى الحالتين أننا تعلمنا أن نسيطر على الأمراض المعدية التى كانت دائما لهـــا تأثيرها فى موت الصغار ، ولم تكن هذه الأمراض تمثل هـذا الخطر القاتل بالنسبة الى كبار السن ومن هنا نتوقع الحياة للمسنين ومن يبلغون الستين من العمر تغيرت بصـــورة بسيطة نسبيا بفعل قهر المرض وانتشار الوعى الصحى ،، الخ(١٧) ٠

معدلات الوفاة بالصورة التى عرضنا لها الدلالة الاجتماعية ذلك أنه وان كانت الوفاة كما هذه قد لا يلقى اليها بعض الباحثين بالا لأنهـــا فتـرة نهاية العمر الا أنه مع التحليل السوسيولوجى لهذه الظاهرة يمكن أن نقف على مدى خطورتها وأهميتها وأبعادها فى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن أن دراسة مستقبل الوفاة أمر محتم لرسم احتمالات التخطيط والتنمية مستقبلا ٠

الهجرة : يمثل عامل الهجرة المتغير الثالث فى الحركة السكانية وهى تحظى باهتمام كاتبى النظرية الاجتماعية فى الديمجرافيا ، والهجرة نوعان : داخلية وخارجية ٠

أما الهجرة الداخلية ونقصد بها الهجرة من الريف الى الحضر ، ذلك لأن الريف يعتبر قوة طرد لساكنيه أمام اغراء المدينة ، وفضلا عن ذلك فان هناك عوامل داخلية تشجع على الهجرة من الريف مثل انتشار نظام الملكية الذى يؤدى الى تفتيت الأرض عن طريق الميراث لأكثر من رجل أو حصول الابن الأكبر على أكبر قدر من الميراث فى حين يحرم الباقون هذه الأمور وغيرها تجعل البقاء فى الغربة مستحيلا ٠

ومن بين العوامل الطـــاردة التى تجبر سكان الريف على الهجرة الى الحضر ذلك التضخم السكانى فى الريف الذى يؤثر فى كمية الطعام أو فرص العمالة أو تضاؤل فرص الحصول على الأرض لفلاحتها وتضاؤل فرص العمل فى الحكومة والمؤسسات فى القرية التى لاتزيد بالمعدل المناسب للزيادة فى

---

(١٧) توميسون : مرجع سابق ص٥٧٨ ٠

عدد سكان الريف • وفضلا عن كل ذلك فان الطبيعة الموسمية للعمل الزراعى تنطوى عادة على وقت فراغ كبير يهيىء الأفراد الى الهجرة الى الحضر •

وقد يكون هناك شعور بالحـــرمان النسبى ينشأ فى المناطق الريفية عندما يدرك الريفيون أن هناك مناطق أخـــرى حضـــرية أساسا يمكن أن يعيشوا فيها خاصة حين تكون مستويات المعيشة فيها أعلى مما أعتـادوه فى بلادهم فيرغب الريفيون لأنفسهم بعض متع المدينة مثل احتواء الدخول العاليـــة التى يسمعون عنهـــا مع توفر فرص التعليم الى غيـر ذلك من خدمات(١٨) •

لقد أصبحت الهجرة الى المدينة تنمو لتصبح مشكلة كبرى فى جميع أرجاء العالم ، ويصف « فيليب هاوز » مدير مركز البحوث السكانية بجامعة شيكاغو هذه العملية ولاسيما فى الولايات المتحدة بأنها « التحول الكبير الى المدن والعواصم(١٩) •

ويمكن ايجاز عوامل الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر فى اعتبار أساس هو أن الريف يمثل منطقة طرد بينما الحضر يمثل منطقة جذب للسكان الريفيين وحول تفسير الطـــرد والجـذب يمكن تبيان كافة العوامل السابق الاشارة لهذه الهجرات الداخلية ليس فقط العالم النامى فى المجتمع المتقدم •

وهناك من زاوية أخرى هجرات خارجية ، وفى الماضى شهدت الولايات المتحدة هجرات اليها من كافة دول العالم خاصة أوربا ، كما كانت هنـــاك هجرات بين دول أوربا وهجرات افريقية أسيوية الدافع اليهـــا تسلط روح المغامرة وحبا فى اكتناز الثروات أو قـــد يدفع ببعض الأفراد الى الهجرة تحت تأثير الضغط السكانى فى المجتمع ،ومن ناحية أخـــرى ربما تنطوى الهجرات الخارجية على عامل الاستعمار المقنع اذ كانت هذه الهجرات من مجتمعات متقدمة الى أخرى نامية •

---

(١٨) Perold Brease : Urbanization in the Newly developing countries, printice hall 1956 PP. 73 - 100.
قام بترجمة المقال د• محمود الجوهرى :

(١٩) هال هلمان : مشكلة تضخم السكان ترجمة محمـد بدر خليـل دار المعارف ١٩٧٤ ص٦١ •

ويرى « الفرد سوفى » أن البعض يقترح تنشيط الهجرة لعلاج التضخم السكانى نظرا لقلة الموارد الغذائيـة ، وقـد يكون ذلك صحيحا فى الماضى ، أما اليوم فان الهجرات الجماعيـة أصبحت فى الواقع شبه مستحيلة نتيجة لحدوث تغير أساسى فى مجال الهجرات الخارجية فى النصف الأخير من هذا القرن ذلك أن الهجرات الأوربية الى أمريكا لايمكن أن تتكرر مثلما حدث فى الماضى خاصة وأنها لم تمثل أى تكلفة مادية عاليـة بعكس تكلفتها فى الأرواح التى كانت مرتفعـة · وأما اليـوم فان الهجـرة أصبحت منتظمة وارتفعت تكلفتها المادية فضلا عن الحـدود التى وضعتها بعض الدول أمام الهجرات الخارجية وانتخابها لتخصصات معينة(٢٠) ·

واتجاه «سوفى » حول معوقات الهجرة الخارجية فى عالمنـا المعاصر لايمـكن أنكاره وان كان ذلك لايعنى حـذف عامل الهجرة كوسيلة لعلاج التضخم السكانى ، بل أننى أرى أنه يمكن احداث هجرات خارجية منتظمة بين دول التكتلات الاقتصـادية أو السياسية المعاصرة والتى يتوفر بينهـا استقرار فى المناخ السياسى ، وابسط مثل على ذلك أنه لو حـدث تكامل ديمجرافى بين دول المنطقة العربيـة لأمكن علاج مظاهر التضخم السكانى خاصة فى مصر والأمر يحتاج الى اخلاص النوايا بين الدول والشعوب من أجـل تكامل الجهد فى هذا المجال واذا تم هذا التكامل الديمجرافى بين دول التكتلات فاننا سوف لانعانى من مشكلة زيادة سكانية ، بل انه ربما لو أجمع العالم ممثلا فى هيئة الامم المتحدة فى اعادة توزيع سكان المجتمع الدولى ـ على سبيل الفرض ـ لأمكن استثمار كافة الطاقات البشرية ·

النظرية الثقافيـة :

تشمل النظريات الثقافيـة على تفسير درجـة التبـاين فى المعدلات الحضرية ، كما تشمل أيضـا على ديناميته ظاهـرة الحضرية التى تقود الى أسباب مادية أو ثقافية أو نفسية تؤثر فى تحديد نمط الخصوبة سواء جاءت تحت تأثير عامل الوراثة أو الاكتساب · كما يؤخذ العامل الاقتصادى أيضا فى الاعتبار فى تفسير الجوانب الثقافية للمشكلة السكانية ، الا أننا لا يمكننا اعتباره عاملا قائما بذاته انما يبدو ضمن عوامل أخرى ·

---

(٢٠) الفرد سوفى : مرجع سابق ٧٢ ·

ونشير فى اطار التفسير الثقافى للظاهرة الديمجرافية • نظرية ديمونت عن الارتقاء الاجتماعى ، وما يقال عن نظرية المستوى الاجتماعى الاقتصادى وسنقوم بتفصيل القول فيهما فيما يلى :

نظرية ديمونت عن الارتقاء الاجتماعى :

يرى ديمونت Dumont ان النظرية السكانية التى تحكم سلوك المجتمعات المتحضرة هى الارتقاء الاجتماعى ، وان كانت هذه النظرية لاتعمل بنفس الدرجة فى جميع هذه المجتمعات المتحضرة بسبب صرامة النظام الطبقى الذى يشكل بناء المجتمع فى دول عديدة ويحول دون ارتقاء الأفراد وانتقالهم الى طبقة أخرى ، وفى مثل هذه المجتمعات تكون الحضرية عالية دائما حيث تحول بين تقدم الفرد وينعدم الدافع الشخصى الذى لا يجعل الانسان يعتمد على نفسه أو أن يدرك فكرة التقدم بل ينساق وراء غرائزة ، ومن ناحية أخرى فان الارتقاء الاجتماعى له تأثيره وخطره على الجماعات التى تتميز بسهولة تطورها الاجتماعى الى حد بعيد وهنا يكون معدل الحضرية منخفضا بسبب أن الانجاب السريع والوفير يحول دون تقدم الفرد وتحقيق أهدافه وتطلعاته فى الحياة •

ويشير ديمونت الى أن الارتقاء الاجتماعى يتم انجازه وفقا للقواعد التالية :

١ ـ تتناسب الحضرية تناسبا عكسيا مع الارتقاء الاجتماعى •

٢ ـ تقدم الفرد وقوة شخصيته ومقدار ترفه يتناسب تناسبا طرديا مع الارتقاء الاجتماعى •

٣ ـ ويترتب على ذلك أن زيادة عدد الجنس يتناسب عكسيا مع مدى تطور الفرد وتمتعه بطيبات الحياة •

٤ ـ كلما تقدمت الثقافة جذبت اليها الكثير من الأمراض ، وكلما زادت جاذبيتها زادت تألقا بمعنى أن الثقافة تغذى بانتاجها •

٥ ـ وكلما زادت الجاذبية زاد عدد من يخضعون لاغرائها وكفاح الرجل الأمى لتحقيق هدفه أشد من كفاح الارستقراطى لتحقيق هدفه والرغبة فى الترف هى التى تحمله على الكفاح •

٦ ـ فى البلاد الديمقراطية تقل كثافة السكان ، بينما تزداد كثافتهم فى البلاد ذات النظام الطبقى الاجتماعى حيث يصعب انتقال الفرد فيها من من طبقة اجتماعية الى طبقة أخرى ٠

تلك هى القواعد الأساسية للنظرية الثقافية « ديمونت » وهى فى جملتها تشير الى المتغيرات الثقافية باعتبارها عوامل جـذب للأفراد نحو الامتثال لكل عنصر ثقافى يحاول الارتقاء بمستوى الفرد اجتماعيا واقتصاديا على عكس نظام الطبقات الجامدة فى المجتمع الذى يؤثر فى تزايد كثافة السكان ومن ثم فى زيادتهم وتضخم عددهم ، وفى المتعادى أن ارتقاء أمـل وتطلعات الفرد والجماعة فى أى مجتمع ومن ثم تتحطم أمامه كافة المعوقات التى تقف أمامه ومن بين هذه المعوقات زيادة النسل التى تلهى الفرد عن روح الكفاح والارتقاء المادى والانسانى ، ومن زاوية أخرى فان جمود الوضع الطبيعى فى المجتمع لا أرى أنه عاملا فى حد ذاته لازدياد الكثافة السكانية أو التضخم السكانى ، وانما يعـد مدخلا سيكو ـ اجتماعيا للتأثير على نفسية وأوضاع الفرد والجماعة بحيث تجعلها فى وضع هابط بحيث لا يفكر هؤلاء فى احداث تقدم مادى وانسانى ومن ثم فلا يأس من زيادة عـدد الأبناء لأنهم افتقدوا الواقع الى الأمل والحراك ، فحجتى فى ذلك أننا نشاهد زيادة تضخمية فى السكان فى البلاد الفقيرة ذات النظـام الاجتماعى الجامد على عكس الدول المتقـدمة ٠

نظرية المستوى الاجتماعى : ومن بين التفسيرات الثقافيـة للظاهرة الديمجرافية ما يقال عن المستوى الاجتماعى الاقتصادى ذلك انه بصـرف النظر عما اذا كان من المؤكد أن زيادة الثروة تؤدى الى نقص فى معـدل الخصوبة كنتيجة لتطور عقلية ناجحة ، أو أن الثروة تؤدى الى خفض نسبة الخصوبة وتزود الفرد بمصادر أخرى للمرضى أو أن الثروة وتحديد حجم الأسرة كلاهما أثر من آثار الرغبة فى التقدم كل هذه الاتجاهات تشير الى أن تقدم المستوى الاجتماعى الاقتصادى يؤدى حتما الى نقص الخصوبة ٠

الا أن هذه الآراء المختلفة عن العـلاقة بين زيادة الثروة وانخفاض الخصوبة ظاهرة طالما نشاهدها فى بلاد يسودها الفقر والجهل فى حين أن زيادة الرخاء من ناحية أخرى قد يكون سببا فى ارتفاع معـدل الخصوبة

لانخفاضها ويزيد من صعوبة البحث فى هذا الأمر عدم توفر البيانات اللازمة عن الدخل ٠

وعلى أى حال فهناك أبحاث كثيرة حاولت تفسير العلاقة بين الخصوبة والمستوى الاجتماعى الاقتصادى مستخدمة مقاييس شتى كميـــة أو مادية أو مهنية ولكن الذى نستنتجه من النتائج المتناقضة لمثل هـذه الأبحاث هو أنه يمكن تفسير انخفاض معـــدلات الخصوبة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر بأنه كان نتيجة لازمة لتطور معانى الانتقال من حجم الأسـرة الكبيرة الى حجم الأسرة الصغيرة وهذا التطور الذى أدى الى ظهور أسر صغيرة قد تم فى كثير من طبقات المجتمع(٢١) ٠

وفى اعتقادنا أن دراسة المفهوم الثقـافى للظاهرة الديمجرافية سواء كان ذلك من منظور ارتقـائى ، أو من منظور العـــلاقة الرابطة بين المستوى الاجتماعى الاقتصادى ، فانه من المفيد ألا نغفل بأى حال من الأحـوال دور مجموعة المتغيرات الاجتماعية التى تؤثر بشكل ما فى السلوك الانجـــابى عند الأفراد مثل القيم التى تسود المجتمع والتنظيم الاجتماعى الذى يحدد تفاعل الأفراد والجماعات فيما بينهم فضـــلا عن الوضع الطبقى والحراك الاجتماعى ، كل هذه الاعتبارات وغيرها لاشك تلعب دورا بارزا مع المستوى الثقافى الذى يميز المجتمع عن غيره من المجتمعات أقول تلعب دورا خطيرا فى اتجاه الفرد والجماعة نحو زيادة الانجاب أو قلته وما ينجم عن ذلك من آثار ونتائج ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية وسياسية على بنـاء المجتمع ونظمه وتراثه ٠

ويتضح لنـــا من استعراضنا لكافة الاتجاهات والنظريات التى تفسر الظاهرة الديمجرافية أنها جميعا تحاول القاء الضوء على جانب أو آخـر من جوانب المشكلة الانسانية أو وسائل علاجها واذا ما نظرنا الى المسألة السكانية من تطور تكاملى لاستعنا بكافة هذه النظريات ككل فى تفسير هـذه المسألة ، بمعنى آخر اننا لا نهمل جانبا مفسرا للظاهرة الديمقراطية لحساب جانب آخر ، فكافة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها هى

---

(٢١) سدنى هـ٠ كونتز : مرجع سابق ص٧٧ ٠

مجتمعة ففسر الظاهر وينبغى أن تنظر اليها ككل دون تحيز رغم ما قد يبدو من مظاهر التباين حتى فى داخل النظرية الواحدة لكنها فى النهاية محصلة تراث ديمجرافى ينبغى أن نعيبه ونستفيد من تحليلاته ٠

المشكلة السكانية

تعرضنا فى الفقرة السابقة لبعض النظريات المفسرة للظاهرة الديمجرافية كما تبدو فى المجتمع الانسانى بعامة وتعرفنا على مجموعة من الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تبرز هذه الظاهرة ، وانتهينا الى أهمية عنصر التكامل التفسيرى بين هذه النظريات وغيرها من منطلق عنصر التفاعل والتساند فى اطار مجتمعى شامل ٠

وأن غلبت على الدراسات السابقة سمة التحليل النظرى لاتجاهات متباينة فاننا فى هذه الفقرة نتناول دراسة المشكلة السكانية باعتبارها العقبة الرئيسية التى تقف حجر عثرة أمام التخطيط التنموى خصوصا فى دول العالم الثالث ٠

وأول ما يستوجب الدراسة فى مشكلة السكان هو التعرف على معدل النمو السكانى لمعرفة حجم المشكلة ، ثم نوضح أبرز التحديات الاقتصادية لهذا النمو السكانى وعلاقة كل ذلك بظهور مشكلة الغذاء فى عالم اليوم ٠ وفى ختام حديثنا نشير الى بعض العوامل المواكبة لمشكلة النمو السكانى والمؤثرة فيها بالزيادة أو النقصان ٠

النمو السكانى :

ان المشكلة الأساسية التى تواجه عالم اليوم هى الزيادة المستمرة والسريعة للسكان وضغطهم من ناحية أخرى على الموارد الطبيعية خاصة مصادر الأرض فى الوقت الذى نلمس فيه ثبات سطح الأرض ، وبنظرة شاملة لكافة الجهود المبذولة لمواجهة المشكلة نلحظ انه لاتوجد أراض جديدة تكتشف كما كان فى الماضى ، فى الوقت الذى نلحظ فيه التزايد المستمر فى السكان زيادة لها دلالتها ومغزاها ، وهناك أيضا معنى له دلالته وهو أنه فى الوقت الذى نشاهد فيه ارتفاع معدل المواليد ، فان معدل الوفيات يميل الى النقصان مع ازدياد المعرفة والاكتشافات العلمية والطبية التى كان لها

أثرها على وجه الخصوص على هبوط معدل وفيات الأطفال ،ومن هنا نلمس سنويا ارتفاعا شديدا فى معدلات الزيادة السكانية ويتضاعف بشكل رهيب ، وتذكرنا هذه الحقـــائق بما سبق أن أعلنه روبرت مالتس فى كتابه الأول « مقالة عن أساسيات الســكان » حيث يشير الى أن هناك تحـديات للزيادة السكانية تبدو فى الحروب والمجاعات ومظاهر البؤس والفاقة ، ومن هـذا المنطلق فان مزيدا من الأراضى فى حاجة الى مزيد من مشروعات التنمية ٠

ان الشكل المباشر لمشـكلة الضغط السكانى يمكن أن يدرس فى أطار مستويات عـدة : فمن حيث المستوى العالمى ـ يمكن القـــول انه اذا أمكن أن نرى كل كائن انسانى فى العالم يمتلك ٥ هكتار الا أننا من زاوية أخـــرى نقول أن أربعة منهـــا ينبغى أن توجه الى الاستقرار من أجل الطعام ، غير أننا نرى فى عالم اليوم ابتعادا عن الوحدة الكلية من أجل تحقيق الهـدف المنشود بتوفير الطعام ، ومن هـذا المنطلق يرى ستامب Stamp **انه ينبغى** أن توجه الجهود الأكاديمية من أجل التطبيق علاجا للمشكلة السكانية ومن حيث المستوى القومى ـ وهـو أكثر حيوية ومغزى نلمس وجود أمم غنيـة فى مواردها الطبيعية الا أنها لا تعرف استخدامها واستثمار أرضـــها وفى الوقت نفسه نجـــد أن هنـاك أمما ثرية بأفكارها ، لكنهـــا فى حاجة الى تخطيط ٠

ومن ناحية أخرى هناك علاقة بين مشكلة السكان والأرض ، ذلك أن التخطيط الموضوعى للمدينـــة ينبغى أن يواجه أقصى الاحتياجات الممكنة بالاستخدام الذكى للأرض نخصص جزءا منها للصناعة والاقتصاد ، وجانب منها لأقامة وسـائل الترويح ، ان ذلك ممكن بدون أن نضحى بالأرض التى تنتج لنا مواد الطعام فضلا عن الحفاظ بكل مقـــومات تراث الماضى الذى يربط بين الانسان وأرضه حتى يستثمرها أفضل استثمار(٢٢) ٠

هكذا نلحظ أن هناك ارتباطا عضويا بين نمو السكان والموارد ـ وسوف نفضل هذا فى موضوع لاحق ـ هذا الارتباط الذى يشير الى انه كلمـا زاد

---

(٢٢) Dudley Stamp: Our developing word, Latimer Trend & Cn Ltd. Plymouth great Britain 3 Edition, 1968 P. 13.

عدد السكان كلما جاء ذلك على حساب الموارد المتاحة ومن هنا تبدأ المشكلة السكانية خصوصا أن معدلات الوفاة لا ينتظر أن ترتفع كما حدث فى الماضى بل على العكس تزداد هبوطا نتيجة للتقدم العلمى والاكتشافات الطبية ٠

ومن هنا يمكن القول أن هذا التزايد السكانى المستمر لا يلاحقه الزيادة فى الموارد ، وهذا ما يدفعنا الى الحديث عن التغيرات السكانية ودلالة ذلك على حدوث الرفاهية الاجتماعية ، لقد أشار مالتس فى الماضى الى القول بأن النمو السكانى بالصورة الرهيبة التى نشهدها سوف يلتهم كافة موارد الطعام وينجم عن ذلك انخفاض فى مستوى المعيشة ومن ثم ظهور البؤس الانسانى ، الا أن مالتس ـ كما سبق القول ـ لم يفطن الى ما سوف يحققه التقدم العلمى من انجازات لعلاج المشكلة السكانية مثل اختراع وسائل منع الحمل التى أدت الى هبوط معدل المواليد ، فضلا عن كافة الاكتشافات العلمية فى المجال الزراعى من أجل تطوير مواردها ، ان اختراع موانع الحمل التى أحدثت هبوطا فى معدلات المواليد وأنتشرت فى بادىء الأمر بين الطبقات الحضرية وبالتدريج بدأت تنتشر بين الفقراء والريفيين ومع هذا فان معدل المواليد سوف يزيد ارتفاعا اذا ما تزاوج الأفراد وزادوا من عدد أفراد الأسرة فى الوقت الذى بدأت تهبط فيه معدلات الوفيات بسبب التقدم العلمى ، كما أن توقع النمو وارد حول مضاعفة زيادة السكان عما كان عليه الحال منذ ١٥٠ عاما مضت ٠

ان السكان فى أى منطقة يمكن أن يتزايدوا بواسطة الهجرة أو بزيادة معدلات المواليد مع هبوط معدلات الوفيات وهذا ما يسمى بالزيادة الطبيعية ، وهذا المقياس ربما يتأثر بواسطة معامل توزيع العمر داخل المجتمع ، ومن هنا فاننا فى حاجة الى مقياس واقعى لتوزيع الأعمار ، وانه من الملاحظ عالميا أن الزيادة السكانية ترتفع بشكل ملحوظ ولكن السؤال المهم هو كيفية حصول هؤلاء السكان على الطعام ولذلك ينبغى تسخير مكتشفات العلم لعلاج هذه القضية(٢٣) ٠

---

(٢٣) Ogdurn & Nimkoff : Sciology The Edition U.S.A. 1964 P. 402.

ومعنى كل ذلك أنه اذا كنا نلمس زيادة سكانيـة تفـوق زيادة الموارد الطبيعية فان المخرج الطبيعى لعـلاج ذلك هو الاكتشافات العلمية كما يشير الى ذلك أوجبرن ٠

زيادة فى الايضاح نحاول التأكيـد على بعض الأنمـاط الديمجرافية المتعلقة بالنمو السكانى من منظور تاريخى فنقول أن سكان العالم قد تضاعف مرات منذ القرن الثامن عشر حتى اليوم ،وتبدو هذه الظاهرة بصورة ملحوظة فى المجتمعات الزراعيـة وفى دول العـالم الثالث فى آسـيا وأمريكـا اللاتينية مثلا نتيجة للاهتمام بالصحة العـامة والتقدم التكنولوجى فى الطب الذى نتج عنه خفض فى معدلات الوفاة ، فضلا عن انتشار التكنولوجيا فى مظاهر الانتاج بصور سريعة والنتيجة هى أن الدول الناميـة تواجه زيادة سريعة فى عدد السكان ، أما ما يقال بالزيادة فى أوروبا وهى مهد الثورة الصناعية فانها كانت نتيجة لعمل الهجرة المكثفة لمواطن التصنيع ٠

كما أن هناك علاقة وثيقة بين الحضرية ومعدلات الوفاة والنمو السكانى ذلك أن معدلات السكان قد زادت نتيجة ارتفاع درجة الحضرية وجاءت هـذه الزيادة أثناء القرون الحالية ، كما أننا نجـد فى التاريخ توازنا بين المواليد والوفيات والنتيجة هى حدوث زيادة بطيئة ، وفى نفس الوقت يمكن القـول أن معدلات الوفاة ارتفعت بسبب الحرب والأمراض ، كما أننا نجد فى القرن الثامن عشر هبوطا فى معـدلات الوفاة فى بعض المجتمعات نتيجة زيادة الانتاجية والتحسن فى وسائل النقل والقضاء على أسباب الوفاة ٠

ان درجة الميـل فى معدلات المواليد الى الزيادة فى مقابل انخفاض فى معـدلات الوفاة كان نتيجة حـدوث زيادة طبيعية ، ولقـد اكتسب المجتمع الصناعى الحـديث توازنا ديمجرافيا ويمكن لكل مجتمع أن يكون كذلك اذا ما حدد مستوى المعيشة الذى يرغب فيه ، ومعنى ذلك أن متوسط الأعمـار سوف يزيد وقد يصل الى ٧٠ عاما أو ٨٠ يمكن أن يحـدث هـذا التوازن مستقبلا بفضل الروح العلمية الموضوعية ، ان كافة هـذه المضامين لمعدلات الحياة المتوقعة فى مائة عام أو أكثر سوف يساندها التقدم الطبى الذى يحدد ارتفاع معدلات الأعمال وهـذا يكون ممكنا اذا استطعنا أن نحتوى النمو

السكانى فى أغلب المجتمعات لأجيال عديدة وهذا ملحوظ فى أوربا وغيرها(٢٤) ٠

ومن ناحية أخرى يمكن أن نحدث توازنا ديمجرافيا خاصة اذا مادرسنا كافة الظواهر المصاحبة للخصوبة ومعدلات الوفاة من ناحية والتقدم الصناعى وتفتيت الأسرة الكبيرة الحجم من ناحية أخرى ان من شأن ذلك انتشار الاتجاه الترشيدى فى معدلات المواليد ومعدلات الوفاة ٠

فمثلا السكان الأوربيون بعد عام ١٨٥٠ تضاعفوا ثلاث مرات فى الوقت الذى بدأ يهبط فيه معدل المواليد الى مستوى محدود ، اننا نلحظ فى الشمال الغربى لأوربا زيادة طفيفة ، وبلا شك فان أى نمو سكانى هو تقريبى ، ومن الملاحظ أن المناطق المتقدمة مثل أوربا أو أماكن سكنى الأوربيين وغيرهم فى بلاد غير أوربا حيث تسود الثورة الصناعية تكون هذه المناطق مصحوبة بتحول سكانى وظهور نمط جديد من التوازن الديمجرافى يساعد على الارتقاء بمستوى الكفاية الانسانية ٠

وفى رأى دفين أن الزيادة السكانية مردها الى عاملين : الحضرية المرتفعة ومعدلات الوفيات الهابطة ، ويبدو أن هبوط معدل الوفيات كان السبب الغالب فى هذه الزيادة السكانية الحديثة ، وان كنا نلاحظ هبوط معدلات الحضرية فى بعض المناطق كما أن هناك ميلا الى التناقص السكانى فى أوربا خلال القرن التاسع عشر(٢٥) ٠

وكمثال لكل ما قيل عن درجة النمو السكانى أشير الى نمطين من المجتمعات أحدهما متقدم وهو الولايات المتحدة ، والآخر نامى هو مصر :

فى الولايات المتحدة بلغ عدد سكانها ٣ر٩٢٩ر٢١٤ نسمة فقط وفقا لتعداد أجرى عام ١٧٩٠ ، وخلال نصف القرن التالى كانت الزيادة تربو على ٣٠٪ على عشر سنوات ، ولما حل عام ١٨٥٠ كان عدد سكان الدولة الجديدة

---

(٢٤) Kingsley Davis : Human Society, The Macmillan Comp. New York 3 Printing 1960 P. 598.

(٢٥) المرجع السابق ٠

قد تخطى ٢٣ مليون نسمة مما جعلها تعد ضمن الدول ذات أعداد السكان الكبيرة فى العالم ، ومع أن معدل الزيادة قد انخفض بحدة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر الا أن سرعته كانت كافية لنصل بمجموع السكان الى ٧٦ مليونا عام ١٩٠٠ ، كما بلغ عدد سكان الولايات المتحدة فى التعداد السادس عشر ١٣١٫٦٦٩٫٢٧٥ نسمة وبعد تلك السنة ارتفع المعدل فجأة فبلغ مجموع الساكن عام ١٩٥٠ فى التعداد السابع عشر ١٥٠٫٦٨٧٫٣٦١ ولما كانت الزيادة بنسبة ٣٠٪ كل عشر سنوات لاتقل قليلا عن معدل سنوى قدره ٣٪ فان البيانات الواردة تشير الى أن سكان الولايات المتحدة كانوا يتزايدون بمعدل أكبر من ٣٪ سنويا فى جميع السنوات السابقة للحرب الأهلية وظل المعدل مرتفعا عن ٢٪ سنويا حتى عام ١٩١٠ ثم انخفض انخفاضا شديدا حتى بلغ أدنى مستوى له فى تاريخ البلاد عن الفترة من ١٩٣٠ ـ ١٩٤٠ أما بعد عام ١٩٥٠ فان معدل الزيادة السنوى كان مساويا بالتقريب للمعدل السائد فى الفترة من ١٩١٠ ـ ١٩٢٠(٢٦) ٠

وهكذا يبدو معدل الزيادة السكانية فى الولايات المتحدة يتميز بالارتفاع ثم الهبوط وينبغى أن نفسر ذلك فى ضوء المتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية التى يتميز بها هذا المجتمع والتى هى كفيلة بأن تخرج لنا أبعاد ذات شأن فى هذا المجال ٠

وفى مصر كدولة نامية ـ وسنعود الى الحديث عنها فى موضع لاحق ـ نلاحظ أن عدد سكانها زاد عن ١٠ ملايين تقريبا ١٨٩٧ ارتفع الى ١٩ مليون عام ١٩٤٧ ثم ارتفع الى ٢٦ مليون عام ١٩٦٠ ثم ارتفع هذا العدد الى حوالى ٣١ مليون عام ١٩٦٧ وهكذا(٢٧) ٠

وواضح من المؤشرات الاحصائية عن مصر أن معدلات الزيادة فى ارتفاع مستمر دون أن نسمع ذات مرة بهبوط ، وهذا دليل كاف على مدى تعقد المشكلة السكانية التى يعانى منها المجتمع المصرى فضلا عن أى مجتمع نامى آخر ٠

---

(٢٦) سميث : مرجع سابق ص٦٠٢ ٠
(٢٧) د٠ حسن الساعاتى : مرجع سابق ص٤٤ ٠

خلاصة القول أن عالمنا المعاصر يعانى تزايدا مستمرا فى عدد السكان خصوصا فى بلدان العالم الثالث التى تمثل حوالى ٢/٣ سكن عالم اليوم ومن الغريب أن هذا النمو السكانى فى زيادة مطردة نتيجة تراث ثقافى واجتماعى وتكنولوجى يشكل حقيقة هذه المجتمعات ، بل اننى أستيطع القول أن التقدم التكنولوجى والعلمى لم يساعد هذه الزيادة السكانيـــة ان لم يكن سببا فى اطراد نموها نتيجة التحسن الملموس فى الطب ما أدى الى خفض معـــدلات الوفيات فى حين تنمو معدلات المواليد بصورة مطردة ، كما يتضح أيضـا من العرض السابق أن الدول المتقدمة قـد عاشت فترات ازدياد فى عـــدد سكانها ولكنها سرعان ما استخدمت العلم فى الحد من هـذه الزيادة بحيث أحدثت توازنا سكانيا نتيجة السلوك الرشيد للفـرد والجماعة ، وان العالم النامى مطالب اليوم ومن واقع تراثه ان يعمل على وقف هذه الزيادات المطردة طالما أنه لم يستعد على حسن استثمارها والانتهـاء بأوضاعها ومستوياتها المادية والانسانية ٠

المظاهر الاقتصادية للازدحام السكانى :

يمكن القول أن هناك أمثلة واضحة تمثل معوقا مؤثرا نتيجة للازدحام السكانى وعلى وجه الخصوص فى الدول النامية ، وفى عام ١٩٥٤ عقـد مؤتمر فى روما لمناقشة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للسـكان وحاول البعض ابراز مجموعة من المؤشرات الدالة على زيادة السـكان مثل الكثافة السكانية والجغرافية والاقتصادية أو متوسط الدخل الفـــردى أو مستوى الغـذاء(٢٨) ٠

ويجدر الاشارة الى أن هناك تحديا اقتصاديا للنمو السكانى يبدو فى مظاهر عديدة أذكر منها :

العلاقة الوثيقة بين عدد السكان والموارد المستثمرة ، وهذا المؤشر يعد مظهـرا للتضخم السكانى فى دولة ما خصوصا لو كانت زراعية ذلك أنه مع قلة عدد السكان بالنسبة للثروة الزراعية تكون النتيجة زيادة متواصلة فى الدخـل الزراعى ودل ذلك على عـدم التزاحم والتفوق المـرموق فى القطاع

---

(٢٨) د٠ صلاح نايق مرجع سابق ص ١٣٧ ٠

الزراعى كما هو الحال فى الدنمرك أو نيوزيلاند ، وقد يحـدث العكس حيث يزيد عدد السكان بالنسبة للأرض المزروعة وهنا ينتج التضخم السكانى ٠

ودخـل الفرد مؤشر هام أيضا على معاناة الدول النامية من الاكتظاظ السكانى ولقد وصل دخل الفرد سنويا فى مصر ٥٠ جنيها على أساس أسعار ١٩٥٢ وهو دخـل منخفض للغاية ويعكس تزايدا مستمرا فى عدد السكان ٠

والبطالة مؤشر له دلالته وتعتبر تحديا اقتصاديا أيضا للنمو السكانى ولها تأثيرها الخطير والعميق على اقتصاديات المجتمع النامى ٠

كما أن مشكلة انتاج الطعام من أهم المؤشرات التى تدل على وجود زيادة سكانية خاصة مع المستقبل ٠

زيادة الأعباء على ميزان المدفوعات تشكل تحديا للزيادة السكانية حيث تلجأ الدولة الى الاستيراد لسد العجز فى اقتصادها القومى ومن العجيب أن واردات هذه الدول النامية لأشياء استهلاكية ٠

وبالاضافة الى كل ماتقـدم فان عامل الاستهلاك يعتبـر مؤشر خطر على وجود تزايد سكانى ، والعلاج الحاسم لهذا الأمر هو الحد من زيادة الاستهلاك وضغط الانفاق ، ويترتب على زيادة الاستهلاك قلة المدخرات وهى أحد عقبات التخطيط التنموى ولها وثيق الصلة بالزيادة المستمرة فى السكان ٠

ومع زيادة عـدد سكان مجتمع ما فان الحـكومات مضطرة الى زيادة الانفاق القومى على الخـدمات ، بل ينبغى وضع أولويات للانفاق ، فالانفاق على التصنيع وزيادة المساحة المزروعة ثم الانفاق على شبكة المواصـــلات وكافة وسائل الخدمات الأخرى كالتعليم والصحة ٠٠ الخ يأتى بعد ذلك ٠

واذا وجدنا أن التركيب العمرى لسكان المجتمع يميل الى زيادة فئات العمر الصغيرة فان هذه الفئات تعتبر عالة على خطط التنمية الشاملة(٢٩) ٠

---

(٢٩) د٠ صلاح نامق : المرجع السابق ص١٤٥ ٠

هذه هى المظاهر الأساسية التى توجه النمو السكانى فى المجتمع ، وواضح من كافة هذه المؤشرات أنها تسود المجتمع النامى بعامة أو بمعنى آخر انها تمثل سمات هذا المجتمع وبالتالى تحقق مشكلة ذات أبعاد تفاعلية فيها الجانب السكانى وفيها الجانب الاجتماعى والجانب الاقتصادى ٠٠ الـــخ ٠

وأود الاشارة الى أن ما يقال عن الخدمات والانتاج وأفضلية بعضها على البعض الآخر فما جرى عليه العرف الاقتصادى بعد أمرا فيه فصل بين العنصرين فى حين أن توفر الخدمات يشجع الانسان على بذل مزيد الانتاج ، وأن مع زيادة الانتاج يمكن تحقيق أكبر عائد من الخدمات بمعنى آخر أن هناك تكاملا فيما بينها ٠

مشكلة الغذاء والسكان : يشير « هال هلمان » الى مشكلة الغذاء وعلاقتها بالزيادة السكانية مستعرضا أبرز آراء مالتس فى هذا المجال والتى تتنبأ بأنه طالما كانت الزيادة السكانية تسبق بمراحل الزيادة فى مصادر انتاج الطعام فانه سوف ينجم عن ذلك المرض والجوع والوفاة ٠٠ الخ وقد يبدو أن من العسير أن يصدق أحد أن أكثر من عشرة آلاف من الناس لا يزالون يموتون جوعا فى بعض المجتمعات ومن المحتمل أن ثلث سكان العالم يعانى الجوع الفعلى فى حين أن الثلث الآخر يعانى أمراض سوء التغذية ومع أن هؤلاء قد لا يموتون جوعا الا أنهم يكونون عرضة للأمراض ، وتشير احدى التقديرات الى أن حوالى ١٨ مليونا يموتون بالمرض سنويا نتيجة سوء التغذية ٠

وقد يبدو واضحا أنه لعلاج مشكلات الغذاء ينبغى توجيه الجهد الى مضاعفة الانتاج الغذائى واحداث ثورة فى عالم الزراعة باستخدام الرى والمخصبات الزراعية وانتاج أكثر من محصول واستنباط أنواع جديدة من التقاوى ٠

وظل الانتاج الغذائى فى العالم حتى نهاية عام ١٩٦٨ يتزايد بمعدل سنوى حوالى ٣٪ فى المتوسط وقد يبدو ذلك متفوقا على متوسط الزيادة السكانية فى العالم والتى تقدر بحوالى ٢٪ الا أن الدول النامية تتكاثر بمعدل ٣٪ على الأقل :

ووفقا لآخر احصاء تقرير نشرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فى أغسطس عام ١٩٧١ كان الانتاج للغذائى فى الشـرق الأقصى فى تزايد بمعدل يتجاوز النمـو السكانى بدرجة ليست بالقليلة • وهى لسوء الحظ المنطقة الوحيدة التى تحقق فيها هذا فى حين أن الانتاج الغذائى يتخلف عن النمو السكانى فى الشرق الأوسط وأفريقيا وقد ذكر الدكتور A. H. Boerma المدير العام بمنظمة الأغذية والزراعة فى مقدمة للتقرير لم يبين اتجاه نصيب الفرد من الانتاج الغذائى طيلة عقد كامل من الزمان هو الستينات تقدما فى أى من المناطق المتقـدمة فى الواقع كما أنه هبط فعـلا بعض الشىء فى أفريقيا »(٣٠) •

واقع الأمر أن هناك ارتباط بين مشكلة الغذاء والمشكلة السكانية بحيث أن الزيادة السكانية فى حاجة الى مزيد من الطعام لغـذاء هـذه الزيادات المستمرة وطالما أن موارد الغذاء غير كافية فان النتيجة هى المرض والجوع والوفاة •• الخ •

كما يشير الى ذلك هلمان مستندا الى آراء مالتس ، وقـد تكون هـذه نتيجة متوقعة خاصة فى المجتمعات التى يكثر فيها عـدد السكان بصـورة متعاظمة كما نسمع عما يحدث فى الهنـد ، وفى أغلب المجتمعات الناميـة بصورة عامة ، وتتساءل هل نعنى مشكلة الغـذاء وما يتبعها من نتائج أن يزداد معدل الوفيات بسبب ذلك ، فى الوقت الذى حرص التقدم العلمى على الهبوط بهذا المعدل نتيجة التحسن المستمر فى الخدمات الصحية ؟

فى اعتقادى أن مشـكلة الغـذاء سوف لاتؤدى الى الارتفاع بمعدل الوفيات بالصورة التى قد يذكرها البعض ، أو بمعنى آخـر سوف لا تكون مشكلة الغذاء مناخا طبيعيا للتقـدم العلمى بشأن معدلات الوفيات ، بل أن أثرها سوف يكون ماثلا أمام البشـرية فيما تخلفه من انسان هزيل لا هو بالحى ولا هو بالمتوفى ، انسان لايستطيع أن يقدم جهدا للمجتمع لأنه يفتقد هذا النشاط لنفسه نتيجة سوء حالته الصحية وهنـا يكون مكمن الخطورة لأنه فى حاجة الى عـلاج وفى حاجة الى غـذاء •• الخ فما يكلف المجتمع

---

(٣٠) هال هلمان : مرجع سابق ص٧١ •

والمجتمع النامى بصورة خاصة الكثير من التكاليف التى لاتتوفر لديه أساسا ٠

ورغم المساعدات المشكورة التى تقدمها الأمم المتحدة فى مجال الغذاء وغيره الا أننا مازلنا أمام المشكلة ولذلك فانى أرى أن الواجب الانسانى هو أن تتقدم المجتمعات المتقدمة بمزيد من العون المادى والغذائى والفنى لانقاذ الملايين الجائعة من براثن المرض ومخاطر الوفاة وأن تبعد هذه المجتمعات أيا كانت فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية عن روح الأثر والأنانية وأن تعاون هذه المجتمعات الفقيرة وأن تأخذ بيدها ٠

وفى الوقت نفسه لا أعفى تلك المجتمعات النامية من النقد ، اذ ينبغى أن يوجه كافة الموارد والامكانيات المتاحة فيها الى التنمية ، وبأقصى سرعة ، حتى نلاحق هذه الزيادة السريعة فى السكان ، وأن تفتش فى تراثها الثقافى وقيمها ونظمها الاجتماعية وتلفظ كل مالا يستطيع أن يواكب الوضعية المعاصرة ليحل محله بدائل تعمل على نماء المجتمع ٠

الظواهر الديمجرافية المصاحبة للتحضر والتصنيع :

سبقت الاشارة الى مدى التفاعل بين التكنولوجيا والتصنيع وبعض الظواهر الديمجرافية المتعلقة بمعدلات المواليد والوفيات ، ونود أن نزيد الأمر فى هذه الفقرة أيضاحا وتفصيلا فنعرض لمجموعة من هذه الظواهر السكانية التى تصاحب حركة التحضير والتصنيع وهذه الرابطة من هذه الظواهر السكانية الصناعية نلقى الضوء أيضا على المشكلة السكانية التى تسود المجتمع على نحو ما سوف نبينه ٠

بمعنى آخر نود فى اطار دراستنا للمشكلة السكانية أن نقرنها بحركة التخطيط والتنمية ونوى بادىء ذى بدء أن هذه الحركة التنموية تشتمل على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية أذكر منها :

١ ـ هناك صيغة تكاملية من شكل الاقتصاد الانعزالى والكفاية الذاتية وانعكاس ذلك على الاقتصاد الريفى الذى يمثل صورة هذا الاقتصاد ومع هذا فهناك علاقة وثيقة من ذلك الشكل الاقتصادى وما يقال عن الاقتصاد القومى والعالمى ٠

٢ ـ تخضع ظروف الانتاج الشامل لعمليات مقايضة مالية فى التعامل المـادى ٠

٣ ـ يرتبط الاقتصاد بكافة المكتشفات التكنولوجية الحديثة سواء فى الزراعة أو الصناعة ٠

٤ ـ يعتمد الاقتصاد المعاصر أيضا على كافة وسائل الاتصال والنقل السريع ٠

٥ ـ ان هناك رابطة بين المـدن والمراكز من خـلال عامل الهجرة الداخلية وبين نمو حـركة التصنيع وزيادة المبـادلات التجـارية والضبط السياسى ٠

٦ ـ يواكب انتشار حركة الاقتصاد المعاصر سيادة مبـدأ التخصص وتقسيم العمل ٠

تلك هى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المعاصرة التى ترتبط ببعض الظواهر الفنية والعلمية المعاصرة مثل التكنولوجيا ووسائل الاتصال فضلا عن تأثير بعض المتغيرات الاجتماعية مثل حركة الهجرة الداخلية وأثرها على نمو حركة التصنيع ٠

وانه على الرغم من امكان تناول موضوعات التنمية والتصنيع والتحضر كمتغيرات مستقلة ، الا أنه فى أغلب الظروف تترابط هـذه الظـواهر فى أسلوب معقد يتناوله الاجتماعيون بالدراسة والتحليل وتوضيح أثر هـذا المركب المتفاعل على التنظيم الاجتماعى ونمو حـركة التحضر التى لها وثيق الصلة بزيادة عـدد السكان فى مناطق معينة ، وتخلخل كثافتهم فى مناطق أخرى وهى المناطق المهاجر منها :

ولقـد تأثرت المشكلة السكانية تأثرا بالغا بظاهرة الهجرة التى يمكن اعتبارها ديمجرافية متعلق بحركة السكان فى المجتمع ، وأقول بالطبع الهجرة من الريف الى المدينة واذا ما علمنا أن حوالى ٧٠٪ من سـكان المجتمعات النامية يعيشون فى القرى وأن الرغبة تحدوهم للهجرة الى المدينة مما يؤثر بالتالى على انتاج الطعام بأعتبار أن الريف مصدر الطعام ، وفى هذه الحالة تبرز أهميـة العامل التكنولوجى فى الاستثمارات الزراعيـة الذى يعوض

القرية عن الطاقة البشرية المهاجرة الى المدينة بحكم الروابط العضوية بين القرية والمدينة ٠

وليس من شك فى أن هذه الهجرات الريفية الحضرية ـ تمثل تحـولا حضريا فى المجتمع التقليدى فى الريف الذى بـدأ يتغير بفعل الاستقطاب الحضرى لسكانه نتيجة وسائل الاغـراء المادى والعلمى والفنى وغيرها التى تتميز بها المدينة ، وجدير بالذكر أنه مع المراحل الدولى لحركة التنمية فاننا نلحظ هجرات سريعة الى المدينة خاصة بين الشباب ٠

واذا ضربنا مثلا واقعيا لحركة الهجرة من الريف الى المدينة فى دولة مثل المكسيك نجد أن نسبة ٢٢٪ من سكانها يعيشون فى مناطق حضرية عام ١٩١٠ زادت هذه النسبة الى ٤٣٪ عام ١٩٥٠ ، وخلال هذه الفترة زاد عدد السـكان الريفيين من ـ ١٠٫٨١٢ نسمة الى ـ ١٤٫٨٠٨ نسمة بزيادة ٣٧٪ ولكن سكان الحضـر زادوا بنسبة ١٥٣٪ أى من ـ ٤٫٣٤٨ نسمة الى ـ ١٠٫٩٨٣ وازاء هـذا التزايد والنمو السكانى فى المكسيك زاد معدل التنمية فيها الى ٧٪ فى العام أو تضاعف فى أقـل من ١٢ عاما وغالبا فان نصف السكان كانوا مهاجرين من القرى والمراكز الى الحضر ٠

هذا المثال يشير الى حقيقة واضحة وهى أنه مع النمو الحضرى تزداد معدلات التنمية الحضرية ، ولكن فى اعتقادى أنه لاينبغى بحال من الأحوال أن نفصل بين تنمية ريفية وأخرى حضـرية ، فكلاهما يتم فى اطار مجتمع قومى شامل أو بمعنى آخـر لايجوز أن نهتم بتنمية منطقة لكونها حضرية فى حين تترك منطقة أخـرى لكونها ريفية ، بل أنه فى اعتقادى أن الريف أحوج ما يكون الى تنمية شاملة ٠

واذا تكلمنا عن ظاهرة الهجرة الريفية ـ الحضـرية ، فانه من زاوية أخـرى نلمس بعض الظواهر الديمجرافية المصاحبة للتصنيع والتحضر من خلال حركة الانتقال من المحلية الى العالميـة بفضل تأثير وسائل الاتصال السهلة السريعة استوجبت ظهور اقتصـاد عالمى معاصر الذى تطلب بالتالى توفر أسواق عالميـة ومن ثم ظهرة حركة تقسيم الأعمال وتبادل الانتاج بين منطقة وأخرى ٠

هذا البعد الاقتصادى للانتقال من المحلية الى العالمية له آثاره ونتائجه الاجتماعية نجد مثلا رالف بيلز Beels يعتقد أن انشاء طريق قد يجر وراءه انشاءات أخرى مثل المدارس ، بل ان وجود هذا الطريق الذى سهل وسائل الاتصال بين المناطق المنعزلة اجتماعيا وتلك المنفتحة على الآفاق العالمية قد أحدث تغيرا اجتماعيا فى المناطق الأولى فى عاداتها وتقاليدها وتراثها فما بالك بسهولة وسائل الاتصال العالمية ، ولكن يجب أن تتذكر أن الانتقال بالمجتمع من المحلية الى العالمية وراءه بعد سياسى يبرز دور الحكومات فى احداث التغير المادى والانسانى بمساندة تقبل حضارى من أفراد المجتمع لهذا الدور الخلاق ، ان وجود حكومة قوية على سبيل المثال فى انجلترا واليابان مكن من الاهتمام الجذرى بحركة التصنيع فيها وتحديث اقتصادياتها وترشيد أسلوب الأداء وادى ذلك الى ظواهر اكولوجية وظهور مدن جديدة وتنظيمات مستحدثة وليس من شك فى أن هذه الظواهر الجديدة قد ساعدت على الانتقال من التركيز على المحلية الى فكرة القومية ثم الاهتمام بتحقيق عالمية الاقتصاد والتحضر ،ومن اهتموا بهذه المسألة البروفوسور ليرنر Daniel Learner بجامعة كولومبيا حيث درس تطبيقا لهذه الأفكار على منطقة الشرق الأوسط فى مؤلفه « تحول المجتمع التقليدى »(٣١) ٠

اذن فان العلاقات الوظيفية قائمة بين الاقتصاد ومتغيرات تكنولوجية واجتماعية معاصرة ، وبين عامل الهجرة كظاهرة ديمجرافيا بين الريف والحضر وبين فكرة الانتقال من المحلية الى القومية فالعالمية ، هذا الحراك يشير فى واقع الأمر الى أن المجتمع سواء كان تقليديا أم ناميا أم متقدما تسوده حركة تغيرات شاملة فى كافة نواحيه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية الى آخر ذلك وليس بخاف ما لهذه التغيرات من آثار ونتائج على التنمية والسكان ٠

وفى زاوية أخرى فان العامل التكنولوجى كان له أثر بعيد فى احداث التغير الاجتماعى وانطباع ذلك على سرعة درجة التحضر ، اذ انه بفضل

---

(٣١) Alvin W. Gouldner & others Modern sociology Havcourt Brace, Inc., New York 1963 P. 609.

التقدم التكنولوجى حاول الانسان الدخول فى مجال التصنيع بعد ان كان يمثل فى المجتمع التقليدى المصدر الرئيسى للطاقة ومن منظور تاريخى فقد كانت المواد الأولية عام ١٨٥٠ تشكل نسبة ٨٧٪ من مصادر الطاقة وقتئذ ولكنه مع تقدم الثورة الصناعية واكتشاف مصادر جديدة كالبترول والغاز الطبيعى والقوى الكهربائية حدث تغير تكنولوجى له انطباعه الاجتماعى والاقتصادى وكان من نتيجة زيادة الانتاج فضلا عن تزايد الاستهلاك لمختلف مصادر الطاقة كالحديد والصلب مثلا ، ولقد كان هذا التقدم المادى له أبعاده فى شكل العلاقات حتى تسود المجتمع وزيادة قدرة الانسان على التحكم فى الطبيعة وتسخيرها لصالحه ٠

ومما لا جدال فيه أن استثمار الموارد الأرضية ليعد من أكبر الاكتشافات التكنولوجية ويستتبع ذلك بطبيعة الحال مقياسا لمدى التقدم الذى أحرزه المجتمع وذلك اذا ما أضفنا ارتفاع معدل الدخل الفردى بدليل زيادة الاستهلاك ومن هنا نستطيع أن نتبين التغير الذى حدث فى المجتمع ابتداء من مرحلة الزراعة الى المستوى الصناعى المتقدم ، فلقد زاد الدخل الفردى فى الولايات المتحدة من ٤٠٠ دولارا عام ١٨٧١ الى حوالى ٣٩٠٠ دولار عام ١٩٧٠ ، وقد جاء ذلك بدون شك نتيجة للتقدم الصناعى ومع أن هذه المجتمعات الصناعية قد زاد دخلها الفردى فانها أيضا قد زاد عدد سكانها(٣٢) ٠

وخلاصة القول أن هناك مجموعة من الظواهر الديمجرافية المصاحبة لحركة التصنيع والتحضر واذكر من هذه الظواهر الهجرة الريفية ـ الحضرية الانتقال من المحلية الى العالمية الانطباع الديمجرافى للتقدم التكنولوجى فى المجتمع ، الى غير ذلك من ظواهر لها بطبيعة الحال اثرها فى المشكلة السكانية ، وبمعنى أكثر شمولا نلاحظ أن هناك تحولا بين المجتمعات من المرحلة التقليدية الى مرحلة التقدم الصناعى والحضرى ، ومع مرحلة التحول هذه تبرز ظاهرات سكانية معقدة مثل الهجرة من الريف الى المدينة وأثر ذلك على مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسكانية فى كلا المجتمعين

---

(٣٢) Gerhard : Op. cit., P. 314.

المهاجر منه والمهاجر اليه ، ودرجة اقبال الفرد والجماعة على مرحلة التصنيع بما يستتبع ظهور مراكز حضرية يظهر من خلالها ظواهر ديمجرافية حيث الاستقطاب الحضرى للسكان نتيجة لما يتمتع به الحضر من مميزات وأثر ذلك على المستوى النفسى والتكوين المادى للفرد المهاجر هذا الى جانب ما قد يقدمه العلم والتكنولوجيا من أساليب لعلاج المشكلة السكانية مثل موانع الحمل أو ما قد يترتب على التقدم الطبى من هبوط فى معدل الوفيات فى حين يبقى معدل المواليد فى ارتفاع تكون الزيادة الطبيعية فى السكان ٠

وأن من الضرورى القول بأن مرحلة التحول هذه أمر يمكن ظروف التغير الذى يشهده المجتمع الانسانى بعامة تقليديا كان أم متقدما ، كما أن الظواهر الديموجرافية التى تواكب حركة التحضر والتصنيع أو حركة التحول هذا انما تشهدها كافة المجتمعات والفرق هنا فى الدرجة وليس فى النوع بمعنى أن هذه ظاهرات انسانية ، ودائما تتقبلها المجتمعات بالتهذيب والعلاج بحسب قدرة هذه المجتمعات على تشكيل هذه الظواهر ، الانتفاع بها لتقدم الشعوب ٠

ومن منظور تكاملى فان الظواهر الديمجرافية المصاحبة للتصنيع والتحضر ظواهر متداخلة متفاعلة ومؤثرة فى بعضها البعض فهى تمثل السبب والنتيجة الأثر والمؤثر فى اطار بناء اجتماعى قابل للتغير بدرجات متفاوتة فى السرعة أو البطء ٠

السكان والموارد

أشرنا فى الفقرة السابقة الى المشكلة السكانية من خلال مجموعة أفكار توضح طبيعة هذه المشكلة وأبعادها فتحدثنا على النمو السكانى ومظاهره الاقتصادية وما ينتج عن ذلك ظهور مشكلة الغذاء فى العالم ، ثم ما يمكن علاجه لهذا النمو عن طريق التقدم العلمى والتكنولوجى وزيادة معدلات الحضرية فى العالم بفضل أساليب التنمية الشاملة ٠

ولقد لمسنا حدة مشكلة زيادة السكان فى مقابل تناقص الموارد المتاحة سواء كانت مواد خام باعتبارها مدخلات الى التنمية أو انتاج باعتباره أحد مخرجات التنمية الشاملة ، ونود أن نتناول هذا الموضوع بشىء من

التفصيل ، قبل أن نتطرق فى فقرة قادمة الى تصور لعلاج هـــذه المشـكلة السكانية ٠

ونشير الى علاقة السكان بالموارد من خلال العناصر الآتية :

١ ــ الموارد الانسانية وعوامل التنظيم ٠

٢ ــ التوازن بين عدد السكان والموارد ٠

٣ ــ السكان والتنمية ٠

٤ ــ مستوى الاداء الانسانى ٠

وسوف نحلل هذه الافكار على النحو التالى :

الموارد الانسانية وعوامل التنظيم :

تتمثل الموارد الأساسية لأى مجتمع من المجتمعات فى الطـاقة الكامنة من المواد الخام وغيرها ودرجة مهارة الاستخدام الأمثل لهـــذه الطاقة عن طريق توفر خصائص سكانية وبنـاء تنظيمى على مستوى عال من أجـــل تطوير هذه الموارد أملا فى حدوث التقـــدم المادى والانسانى ٠ ويرتبط بكل ذلك مدى كفاية الانجاز الذى يتأثر بشـــكل ما بالوضع السياسى للمجتمع والظروف المتاحة لانجاز التنمية مع حسن توزيع نسق القـــوة وتفاعله مع قدرة الانسان ومسئوليته فى بناء مجتمعه ٠

وسوف توضح تلك العـلاقات الوثيقة بين السكان والموارد من خـلال دراستنا لمجموعة متغيرات : الصحة ٠ التعليم ٠ الادارة العامة ٠ التدريب

أما فيما يتعلق بالمتغير الأول عن الصحة ــ فتجـــدر الاشارة الى أن الفقر والمرض والانتاج الهابط هى سلسلة مترابطة الحلقات وقـــد درست هـــذه المسألة بمعرفة « ونسلو » C.E. Winslow ضمن اطار جهود منظمة الصحة العالمية ٠

ان قهر المرض انما يعنى زيادة تأثير القدرة الانسانية التى يمكن أن تثرى الانتاج بفضل التحسن فى مستويات الصحة الانسانية ودرجة أسهامها بالتالى فى الأنشطة المجتمعية ٠

وفيما يتعلق بالمتغير الثانى عن التعليم – فان الفرد مارشال كتب فى مؤلفه « أساسيات الاقتصاد » يقول : « انه لا يوجد أى شكل من أشكال التبذير المتميز فى نمو الصحة مقومية مثل ذلك الفاقد الناجم عن الاهمال فى تنمية النبوغ الذى ربما يرجع الى محصلة عوامل وراثية » وان السياسة العامة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة شديدة الاعتقاد فى أهمية النسق التعليمى وارتباطه بحركة التنمية الشاملة لأن الانسان المتعلم يكون أكثر انتاجية عن ذلك المواطن الأمى ، هذا الأمر يحتم على المجتمعات النامية أن تحسن من نسق التعليم العام فيها ، وقد يكون هذا الأمر أحد الأمور التى تشغل بال رجال الاقتصاد والاجتماع والسياسة من أجل أحداث التقدم المطلوب ٠

غير أن هذا الاهتمام بترشيد النسق التعليمى كأساس للانتاجية الحديثة والكفاية والمسئولية القومية الشاملة ، كان هذا يتطلب بطبيعة الحال رءوس أموال هائلة يندر توفرها فى العالم النامى فضلا عن ندرة المهارة والخبرة خاصة فى حقل التعليم والادارة ٠

وفيما يتعلق بالمتغير الثالث عن الادارة العامة فانه مما لا جدال فيه أن خصائص المجتمعات النامية بالصورة التى أوضحناها سلفا يمكن التغلب عليها عن طريق توفر ادارة حكومية رشيدة هكذا كتب كينليسيه Keenleysie مدير المنظمة الفنية للأمم المتحدة ، كما نجد ثورب Willard L. Thorp وهو أحد المشرفين على برنامج النقطة الرابعة كتب رأيا يقول « ان الدول النامية غالبا ما تملك حكومات متخلفة ، وأعنى بذلك أنها تعانى عجزا فى الخدمات المدنية والادارة العامة المؤثرة فى حركة التدريب ، انها تعانى من عجز وسائل الضبط الادارى مع وجود بناء حكومى أبعد عن روح التكامل فى الاختصاصات ٠

وأياكانت الحجة التى يستند اليها هذا الرأى فانه يفيد فى ابراز أهميته البعد السياسى ممثلا فى الجهاز التنفيذى ذلك أن سمة المبادأة من جانب السكان فى المجتمع النامى تكون بطيئة ان لم تكن متقدمة وبالتالى فان الادارة الحكومية يقع عليها دور تحريك كافة الفاعليات المتوفرة من أجل تنشيط العمل التنموى ٠

وفيما يتعلق بالمتغير الرابع عن التدريب ـ فان المستوى الهابط فى المهارات الادارية هو أحد المشكلات الأساسية أمام التقدم الاقتصادى فى العالم النامى وحينئذ فان مقاييس زيادة مهارة الانسان سوف تحقق بلاشك معدلا عاليا بين العوامل الاستراتيجية من أجل دفع عمليات التقدم الاقتصادى والمادى الى الأمام وان برامج اعداد الانسان المدرب سوف تؤكد على ضرورة اعطاء دفعة قوية من التدريب المنظم لرجال الأعمال وأصحاب المشروعات والمديرين فى الأقطار المختلفة(٣٣) ٠

وواضح أن هذه العوامل التنظيمية تتفاعل معا بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأمثل للمواد المتاحة ، فالعوامل التعليمية والصحية انما تتعلق بزيادة فاعلية وجهد الانسان من أجل بذل أقصى الطاقات الممكنة فى النشاط التنموى فى المجتمع ، ولكن هذه الطاقة الانسانية الصحيحة القوام المتعلمة غير كافية مالم تكن مدربة على أداء المهام الموكولة اليها فضلا عن توفر قدرة من الادارة الحكيمة للمشروع ٠

ان دراستنا للموارد الانسانية تحتم على الباحث أن يتعرف على حجم السكان الى القوى العاملة ، وأن يهتم بدراسة كيفية لنوعية الانسان ونوع مشكلاته كبشر ، فضلا عن معرفة العوامل الثقافية التى تتحكم فى توزيعه داخل المجتمع وأسباب زيادته أو نقصانه ، وتباين مناطق سكناه بحسب درجة التقدم الصناعى أو التخلف وأثر ذلك فيما يحمله من معتقدات وتراثه كل هذه أمور لا يجب أن تغير عن ذهن الباحث حول علاقة الانسان بالموارد بشرية كانت كانت أم مادية ٠

ويشير المركيز دى كوندرسيه فى فرنسا ، ووليم جودوين فى انجلترا الى أهمية الانسان كطاقة خلاقة فى مجال التنمية فيرى الاثنان أن النمو السكانى يمثل اتجاها نحو الكمال Perfection وأوضحنا أن كافة مضاعفات المشكلة السكانية من فقر وبؤس وهزيمة وحروب سوف تزول اذا أخذنا فى الاعتبار بعض الترتيبات الاجتماعية واستثمار طاقة الانسان باعتباره موردا يمثل الغاية والوسيلة فى كافة مشروعات التنمية أفضل استثمار ، بلى أن

---

(٣٣) Engene Staly : The Future of underdeveloped Countries, London, 1963 P. 228.

جودوين يرى أن الانسان يستطيع بحكمته أن يكون حرا وبالتالى تنعدم الحروب والجرائم وتسود العدالة ٠

ومما لا شك فيه أن صورة وردية تلك التى رسمها كوندرسيه أو جودوين للانسان كمورد بشرى ونتعشم أن تتحقق هذه الصورة بحيث نرى الانسان يسخر قدراته وطاقاته لصالحه ، ولكننا من منطلق واقعى نشاهد العكس ومن أراد البينة عليه أن يتطلع الى انسان المجتمع النامى الذى يمثل ثلثى سكان العالم فما زادت جهوده وطاقاته لا يحسب لها حساب بفعل عوامل كثيرة وقد يقال أن هذه الطاقات الانسانية هى أرخص ما تكون اذا قيست بالموارد الطبيعية للاسف الشديد اذا ما قورن بالانسان فى المجتمع المتقدم ٠

وأبلغ دليل على قدرة الانسان المتقدم هو أنه استطاع أن يقدم خدماته التكنولوجية والعلمية الى أخيه المتخلف فى مقابل أن يبحث فى أرضه وبيئته الطبيعية بعامة عن مصادر جديدة توفر له أمنه الغذائى حيث قد تفتقر بيئته المتقدمة الى هذه المصادر ولكن انسان المجتمع النامى لم يستوعب بعد بكفاءة وفعالية كافة مقومات النهوض المادى والانسانى(٣٤) ٠

ان كل ما يمكن قوله حول علاقة الموارد الانسانية بالعوامل التنظيمية فى تنظيم استثمار طاقة الانسان من أجل الأرتقاء لمستواه المادى الانسانى تحت أى انجاز رشيد ٠

التوازن بين عدد السكان والموارد :

اذا كنا قد انتهينا الى رأى يدعو الى ترشيد كافة الأساليب التنظمية من أجل استثمار قدرات الانسان لخدمة نفسه فان الهدف الذى يمكن أن تتطلع اليه من وراء ذلك هو أن يتحقق توازن بين أعداد السكان المتزايدة النامية لأنها فى حاجة ملحة الى تحقيقه ، بينما الشعوب المتقدمة تتطلع الى والموارد المتاحة ، ان هذا التوازن هو أمل الشعوب النامية ، وأقول الشعوب أكثر من ذلك انها تتطلع وباستمرار الى توفير فائض من الانتاج يزيد عن السكان ويصدرونه الى المجتمعات الاخرى وقد كان لها ما أرادت ٠

---

(٣٤) Kimball Young & others : Sociology and social Life, American Book Comp, New York U.S.A. 1050 P. 220.

وحول فكرة التوازن بين السكان والموارد يدور حديثنا فى هذه الفقرة مع التركيز على بعض المتغيرات ذات الدلالة فى هذا الشأن مثل دور التنظيم الاجتماعى والنسق التكنولوجى فى تحقيق هذه التوازن ، فضلا عن علاقة معدلات الوفاة بالموارد وانقسام الرأى حول الحجم الأمثل للسكان ٠

وبادىء ذى بدء فان المشكلة السكانية تشير الى انطباعات عالمية معروفة عبر عنها أصدق تعبير القس الانجليزى مالتس ، ويمكن النظر الى هذه المشكلة من متطور العلاقة بين الحجم ومصدر المواد الأولية كالحال فى تجمعات انسانية هائلة كما هو الحال فى أسيا ، ومن ناحية أخرى فقد ترجع المشكلة السكانية الى عزلة وثبات ولا يمكن والحال هكذا أن يتحقق أى تنظيم كوسيلة لاحداث التكيف من أجل التوازن بين السكان والموارد ٠

ان التنظيم الاجتماعى فوق ذلك يعدنا من ناحية أخرى بكافة وسائل التأثير الممكنة على العلاقات الداخلية فى الجماعة والتى تتيح فرصة لاكتشاف مدى تقبل الجماعة مثلا للعامل التكنولوجى الذى يحدث فائضا فى الانتاج فيعتدل ميزان التوازن اذا ما استطاع الانسان داخل تنظيمه الاجتماعى أن يكون أكثر انفتاحا على الغير فان فى هذه الحالة يكون قادرا على علاج مشكلاته ٠

وفضلا عن كل ذلك فان هناك علاقة وثيقة بين معدل الوفاة والموارد فليس من شك فى أن معدل الوفاة يتأثر بمدى توفر المواد الخام أو مصادر الطعام والغذاء ، ففى المناطق المنعزلة يميل هذا المعدل الى الارتفاع لانتشار المجاعات وكما يشير تومبسون أن هذه المجاعات أصبحت ظاهرة عالمية ولا يخفى ما وراءها من نتائج على صحة الانسان ومرضه ، ومن هذا المنطلق فان التزايد السكانى يضغط وبقوة على موارد الطعام بحيث اذا لم يتمكن الانسان من احداث التوازن المطلوب فان مزيدا من المجاعات يمكن أن يحدث ومزيدا من حالات الوفاة يمكن أن تتم ٠

ومن المؤسف له أن ينظر الى الانسان فى المجتمعات التقليدية والمتخلفة باعتباره مصدر أكبر كمية من العمل خصوصا فى العمل الزراعى بصرف

النظر عن الظروف التى يؤدى فيها هذا العمل هل هى تحقق له انسانيته أم لا وهذه المجتمعات لها العذر فى ذلك لأن تركيبها الاجتماعى الاقتصادى فى حاجة الى هزة عنيفة حتى يميل الى التوازن ٠

وربما تنقسم الآراء حول الحجم الامثل للسكان ، فهناك من يرى بأهمية زيادة الحد الأعلى لحجم السكان ـ كما سبق الاشارة عند كوندرسيه وجودوين ـ من أصحاب المذهب الاشتراكى اذ لا أهمية عندهما اذا زاد السكان فهم طاقة منتجة ، وهناك رأى آخر يرى أن التوازن أمر مطلوب لان الزيادة فى العدد قد يتسبب عنه زيادة الأمراض ، ووفقا للرأى الاول يلزم مراعاة السلوك التناسلى ، فضلا عن عودة زواج الأرمل والمطلقات حيث يزداد النسل مرة أخرى ، هذا الى عامل الهجرة الريفية ـ الحضرية كما لا يخفى أثر العلاقات الزوجية فى مسألة تنظيم النسل وتوازنه(٣٥) ٠

وفى اعتقادى اذا استطاع المجتمع أن يستثمر كافة قدرات الانسان أفضل استثمار بحيث يضمن له مستوى متقدما اجتماعيا واقتصاديا فلا بأس اذن من اطلاق الحجم فى عدد السكان ، ولكن المشاهد واقعيا عكس ذلك ، ومن هنا فان التوازن فى عدد السكان بحيث يتناسب مع الموارد المتاحة هو الرأى الواقعى السليم ٠

السكان والتنمية :

سبق أن تناولنا بالدراسة وتحليل علاقة التنمية بالانسان وأوضحنا أن العنصر البشرى له دور هام فى تحقيق أهداف الخطة خصوصا اذا كان مستوى الأداء من الفاعلية بحيث يحقق المقصود من كافة المشروعات التنمية ٠

وفى هذا المقام تتناول دراسة السكان باعتبارهم متغير ديمجرافى له أبعاد اقتصادية واجتماعية لا تثبت على حال ، فضلا عن أن المستوى الثقافى السائد يؤثر بدورة على مستوى النمو السكانى ، فالثقافة الهابطة تدفع السكان الى الانتفاع بأسلوب ترك الحبل على الغارب بشأن النمو

---

(٣٥) Amos H. Hawley Human Ecology, the Ronel Press Comp. New York 1950 P. 153.

السكانى بينما يعنى ارتفاع مستوى ثقافة المجتمع يعنى الأخذ بفكرة التنظيم والتخطيط الأسرى ٠

ومن هذا المنطلق نناقش الآثار المتبادلة بين السكان وعملية التنمية فى ضوء أثر النمو السكانى على التنمية ، ودرجة مساعدة النمو السكانى على تحقيق المزيد من التنمية وأثره على ميزان المدفوعات ٠

أما من حيث أثر النمو السكانى على التنمية الاقتصادية ـ فاننا نلاحظ أن الزيادة السكانية خاصة فى المجتمعات النامية التى لم تستمر مواردها بمعدلات كبيرة تؤثر تأثيرا سلبيا على معدلات التنمية ، فدول مثل المغرب وأوغنده والاكوادور والأرجنتين يزيد عدد سكانه منذ أمد بعيد وبمعدلات تفوق نمو الدخل القومى ومن ثم أصبحت هذه الدول تنموا نموا سالبا وان كان هذا الوضع فيه استثناء اذ قد يتزايد السكان فى دولة ما ويتزايد فى نفس الوقت الدخل القومى ، وفى حالة حدوث النمو السكانى دون ضابط أو رابط لسنوات طويلة ، فان هذه الزيادة سوف تؤثر بلا شك على معدلات التنمية ٠

وتجدرالاشارة الى أن حدوث التقدم الاقتصادى والتكنولوجى بفعل عملية التنمية سوف يؤثر بلا جدال على مستوى المعيشة السائد للسكان وغالبا ما يصاحب هذه الظاهرة ارتقاء فى مستوى ثقافة الفرد والجماعة وهبوط فى معدل الوفاة بحيث تكون النتيجة زيادة واضحة فى عدد السكان ولكن مع استمرار التقدم التكنولوجى فان الدخل الفردى سوف يرتفع الى أعلى من مستوى الكفاف متأثرا من ناحية أخرى بظاهرة النمو السكانى وهنا فلا بد من حدوث تغير فى العادات والتقاليد ونظم التعليم والثقافة ونجد مثالا لذلكفى تاريخ الدول الأوربية منذ منتصف القرن التاسع عشر أى منذ سنوات تطور الصناعة والتقدم التكنولوجى الذى صحب ذلك ٠

معنى هذا أن النمو السكانى سوف يؤثر على معدلات التنمية لأن اى زيادة سكانية سوف تستهلك الانتاج ، ولكن من ناحية أخرى فان استمرار التقدم الفنى والتكنولوجى رغم التزايد السكانى سوف يقلل من خطورة هذه الزيادة ويرتفع بمستوى الدخل ولو شيئا قليلا خصوصا اذا

ما واكب التقدم التكنولوجى ، تقدما مماثلا فى النظام الاجتماعى السائد فى المجتمع ٠

ونتساءل هل يساعد النمو السكانى على تحقيق مزيد من التنمية ؟ هناك اتجاهان مختلفان للاجابة على هذا السؤال :

الاتجاه الأول ويمثله البروفسور هاجن الذى يرى أن الضغط السكانى خاصة فى دولة نامية يعوق حركة التنمية بسبب أن هذه الزيادة السكانية انما تشغل أغلبها مهنة الزراعة بل أنه مع تزايد السكان سوف يقلل ذلك من انتاجية العامل الزراعى وكلنا يعلم أن الارتقاء بمستوى الكفاية الانتاجية عند العامل الزراعى له تأثير على الارتقاء بعناصر التنمية فى العالم النامى ، ومع تناقص انتاجية العامل نتيجة زيادة عدد المشتغلين بالزراعة يصبح من أهم أهداف التنمية الاقتصادية توجيه الفائض من العمالة الزائدة فى الزراعة الى ميادين أخرى فى الصناعة أو الخدمات حتى تحقق العمالة الكاملة ٠

وفضلا عن ذلك الزيادة السكانية فى الدول النامية سوف تؤثر على ميزان المدفوعات فى هذه الدول نتيجة استيراد الطعام من الخارج كالحال فى مصر التى بدأت تستورد الكثير من الغذاء منذ عام ١٩٥٣ والخطورة فى استيراد الطعام أنه يأتى على حساب استيراد المزيد من الآلات التكنولوجية الحديثة وعند اذ فاما أن تتوقف التنمية الاقتصادية لعدم وجود عملات الشراء أو تلجأ الدولة النامية الى الاقتراض ٠

الاتجاه الثانى يشير الى الزيادة السكانية وبالذات فى بعض الدول ذات الحضارة الصناعية المعاصرة تؤدى الى مزيد من التنمية الاقتصادية لأن الزيادة حينئذ تعتبر خير مشجع على زيادة الاستثمارات التلقائية فى المجتمع وهى التى تعمل على تحقيق التنمية ، وفى نفس الوقت سوف تؤدى الزيادة السكانية الى احداث زيادة ملموسة فى الطلب الفعال على السلع والخدمات الأمر الذى تؤدى الى اتساع السوق المحلى وزيادة الوحدات الانتاجية(٣٦) ٠

---

(٣٦) د٠ صلاح نامق : مرجع سابق ، ص ١٢٥ ٠

وفى اعتقادى أن الرأى الثانى على صواب طالما أنه يرتكز أساسا على قاعدة صناعية متقدمة تنتفى فيها كافة مظاهر التخلف بحيث يمثل سلوك أى زيادة سكانية سلوكا رشيدا ، ولكن أين ذلك من واقع اليم فى المجتمعات النامية فهل ننتظر مثلا من أى زيادة سكانية فى دولة نامية أن تأتى معها بالخير والبركة وهى تواجه أول ما تظهر الى الوجود عالما مليئا بالبؤس والشقاء والتخلف ، الامر فى هذا المقام نسبى ويذكرنا الاتجاه الثانى بآراء جودوين وكوندرسيه اللذان يعتبران الزيادة السكانية تمثل أمل المجتمع لانها سوف تستثمر وتأتى بعائد مجزى ٠

مستوى الأداء الانسانى :

تحدثنا فى الفقرات السابقة عن بعض المتغيرات الديمجرافية ذات الطابع المادى أو الانسانى ، وخلصنا الى أن الانسان كغاية ووسيلة للتنمية الشاملة يلعب دورا هاما فى هذا المضمار ، ولهذا رأينا أن نتحدث فى هذه الفقرة عن جانب له اعتباره فى رفع مستوى الأداء الانسانى فى مجال التنمية ، ونشير الى هذا الجانب من خلال فكرتين أساسيتين :

الأولى ـ تتناول دراسة ظروف العمل والقوى العاملة ٠

الثانية ـ تتناول دراسة العلاقات بين اتجاهات العامل ومستوى الأداء ٠

وهاتان الفكرتان لهما وثيق الصلة بموضوعنا الأساسى عن السكان والموارد باعتبار أن الانسان وهو الجانب السكانى يتأثر بما يحيط به من ظروف مهنية تهدف الى الارتقاء بمستوى أدائه أو العكس وكل هذا ينعكس على تنمية المجتمع ٠

وبخصوص الفكرة الأولى وتتعلق بدراسة ظروف العمل والقوى العاملة فان بريفرمان Braverman يشير الى كافة مظاهر الحياة تؤكد على أهمية البيئة الطبيعية التى تدفع الأفراد الى بذل أنشطة سلوكية معينة لاستثمار مواردها فضلا عن الاعتماد المتبادل بين البيئة والانسان ، فالانسان يعتمد على النبات والحيوان ويبذل طاقة هائلة من أجل التأثير فى هذه الكائنات بغية استثمارها أحسن استثمار وتحويلها الى موارد نافعة ، هذا النشاط الانسانى يؤكد عليه ماركس فى المجلد الأول « رأس المال » اذ يرى أننا نضفى

على العمل الطابع الانسانى ، بمعنى أن العمل الانسانى ، عمل شعورى يتسم بالتعقل والروية على خلاف عمل الحيوان الذى تسيطر عليه الغريزة ٠

وليس من شك فى أن عنصر الثقافة له دوره فى اثراء العمل الانسانى بالسمات الخلاقة المتعلقة التى تبتعد عن التقليد الغريزى وبالتالى يكتسب العمل الانسانى صفة الاستمرارية من أجل الارتقـاء بمستوى صاحبه ، ان العمل الانسانى غاية موجهـة بواسطة ذكاء الانسان ، انه النتـاج الخاص للنوع الانسانى ٠

وانه ما من شـك فى أن الجماعة الانسـانية اسـتطاعت تحت ضغط ظروف مجتمعية كثيرة ومعقدة أن تقسم الأعمال وفقا لمبدأ التخصص ونظرا لتباين الظروف الانسانية فى المجتمع الا انه مع ذلك يصبح العمل الانسانى غير قابل للتجزئة ٠

وان ماركس يعطى أهمية خاصة للعمل الانسانى فى مواجهة الآلة ، ذلك أن الانسان العامل هو الذى يستطيع أن يسخر الآلة من أجل صالحه ، ولكن فى نفس الوقت فمازال الانسان يسخر أخيه الانسان من أجـل تحقيق أطماعه الذاتية ، قـد ينتج العمـل الانسـانى انتاجا وفيرا ، ولكن كم يعـود على الانسان من فائض قيمة هذا الانتاج ، انه الى جانب فائض القيمة ينبغى أن يحاط ذلك بسياج من العلاقات الاجتماعية ٠

اذا ما نظرنا الى الانتـاج الرأسمالى فاننا نلاحظ عناصر ثلاثة هى : علاقات متغيرة ورأس مال وعمال ، وينبغى القول أن العنصر الأخير وهـو العمال يعتبر متغيرا مستقلا عن الآلة لأن العمال صانعوا الانتاج ولهم كافة الحقوق فى الحفاظ على مكتسباتهم حتى يتمكنوا من أداء دور انتاجى هام ، هذه النقطة الأخيرة المتعلقة بالحقوق العمالية قـد تطورت مع مراحل العلاقات الصناعية والنظام الصناعى بشكل ملحوظ خاصة فى دول المعسكر الرأسمالى وانه برغم كافة مظاهر البؤس الانسانى الذى وقع على الطبقة العاملة الا انهم تمكنوا من تطوير انفسهم اجتماعيا وثقافيا بحيث استطاعوا أن يضيفوا على

العمل سمة اخلاقية(٣٧) ٠

ولا شك أن هذه النظرة الى قيمة العمل الانسانى تعبر عن وجهة غائية تحدد أسس قيام علاقات مهنية معينة بين كافة عناصر دورة الانتاج سواء بين العامل وأصحاب رؤس الأموال أو بين العامل والآلة من ناحية أخرى واننا نؤيد بطبيعة الحال قيام توازن فى العلاقات بحيث يعود هذا التوازن بالنفع على الطرفين ، لكننا لسنا على استعداد أن نعطى طرفا ما الأهمية الكاملة على حساب باقى الأطراف الأخرى أو على نحو ما يشير اليه ماركس من أن طبقة البروليتاريا وهى صاحبة العمل الانسانى هى التى تسود باقى الطبقات الأخرى لا لشىء الا لكونها الطبقة الأسوأ حالا والأكثر عددا ٠

أما بخصوص الفكرة الثانية المتعلقة بدراسة العلاقة بين اتجاهات العامل ومستوى أدائه ، فيمكن القول طالما أعتبرنا العمل الانسانى غاية وأنه ينبغى أن يحاول بسياج الأمان حتى يعطى ناتجا له اعتباره ، لهذا يرى « ساتر مستر » القاء الضوء على بعض الظروف التى تصون قيمة هذا العمل الانسانى :

ونقطة البدء فى هذا المقام هو مناقشة قاعدة الجزاء ثوبا كان أو عقابا وعلاقتها بمستوى الأداء الانسانى ، وقاعدة الجزاء هنا تعتمد على مبدأ أخلاقى وهو الثواب طالما كان هناك انجاز فى العمل أو العقاب اذا ما كان هناك تقصير واذا ما فتشنا فى نفوس العمال خاصة فى اطار علاقات الرأسمالية نجد أن كثيرا منهم يؤدون أعمالهم بنفس غير راضية ولذلك يلجأون الى المقاومة السلبية عن طريق التغيب المستمر كرد فعل لشكل الاحباط الذى يعانون منه ٠

ويشعر رجال الادارة بخيبة أمل أمام هذا التقاعس العمالى حين يجدون عمالهم وقد شعروا بعدم الأمان أو الرضا الذى قد يتجه الى العدوان ، ومن هنا فانهم يبذلون طاقاتهم من أجل توفير كامل الثقة عند الطبقة العاملة حتى

---

(٣٧) Harry Braverman : Labour and Monopoly Capital Second PPrinting, Monthly Review Press New York & London 1974 P. 45.

يكون من نتيجة ذلك خلق وابتكار فى العمل ومن هنا نستطيع القول أن هناك علاقة وظيفية بين الشعور بالرضا والانتاجية Productivity ومن ثم كان من الأهمية بمكان البحث عن كافة السبل لتحقيق العلاقة الوثيقة بين هذين المتغيرين قبل أن نبحث عن الدوافع البنائية فى مجال العمل الصناعى بشكل يشير الى التكيف مع الموقف العام ٠

ان العلاقة بين الرضا والانتاجية هى بمثابة العلاقة بين السبب والنتيجة فالانتاجية العمالية هى فى حد ذاتها هدفا وسيلته توفير قاعدة عامة من الاحساس بالرضى عن الظروف المحيطة بهم ، ومن هنا أمكن القول كما يرى ماهومى Mahmey أننا نتوقع ارتفاعا فى مستوى الأداء الانسانى فى الانتاج اذا ما قابله رضا من جانب صانعى هذا الانتاج ، فى أحيان نادرة نلاحظ أنه مع توفر الرضد فان الانتاجية مع ذلك تظل هابطة وحول هذه النقطة نركز تحليلنا للواقع الصناعى الذى تدور فى اطار هذه العملية ٠

ان ما يسود مناخ العمل الصناعى نحو تطبيق قاعدة الجزاء ثوابا وعقابا يمثل فى واقع الأمر محكا له اعتباره نحو الحافز ، قد نرى أن هناك عمالا مهرة ، ويستطيعون أن يؤدوا دورا ملحوظا فى الانتاج لكن نتيجة ظروف خاصة بهم نجدهم هامشيين اما بسبب التمييز بحسب الجنس أو الفروق الفيزيقية كما يحدث فى بعض المجتمعات بالنسبة للاناث فى مجال القوى العاملة ٠

هذه المعوقات التنظيمية فى مجال العمل الصناعى قد استأثرت بعناية رجل الادارة فحرصوا على دراسة مسبباتها خصوصا بعد أن اتجهت المقاومة السلبية من جانب الطبقة العمالية الى مظاهر العداء العلنى فى شكل اضراب ، وقد اتجهت الكتابات الى دراسة ظروف تغيير الادارة غير الناجحة فى أحتواء هذه الأزمات خاصة مع ظهور الاتحادات العمالية ٠

وليس من شك فى أن توفير جزاء مادى حتى ولو كان رمزيا يمثل فى واقع الأمر واقعا أساسيا لزيادة الانتاجية وتحقيق انجاز كمى وكيفى فى مجال العلاقات الانتاجية ٠

واذا كنا قد أبرزنا دور الحافز ، فاننا من زاوية اجتماعية لا بد أن نشير الى أن للصناعة دوافع اجتماعية الى جانب اتسامها بالطبيعة المادية ، هذه الدوافع تعتمد على نسق العلامات السائدة ومدى مسايرة هذه العلاقات لكافة النظم الاجتماعية السائدة والتى تشبع حاجات الأفراد ورغباتهم ، وفضلا عن ذلك لا بد أن نذكر عنصر المكانة أو الوضع الاجتماعى الذى يريد العامل أن يحافظ عليه والذى هو فى الوقت نفسه دافعا له لزيادة الانتاج وتحقيق عنصر السيطرة على الآخرين ويرتبط بعنصر المكانة أساس مادى يغذيه للحفاظ على مقومات مستوى معيش مقبول من أجل دعم وزيادة فعالية المكانة الاجتماعية ٠

نلاحظ أن وارنر Warner ، دافيز Dovis ، جاردنر Gardner وآخرون غيرهم يؤكدون على أنه توجد اختلافات نسقية فى الأهداف بحسب طبيعة المجتمع ، هذه الاختلافات هى صورة لها اعتبارها وتأثيرها تجاه احداث انجاز اجتماعى للطبقة الوسطى ذلك أن العامل المتواضع فى أهدافه سوف يعطى انجازا متواضعا وذلك اذا ما أدخلنا فى اعتبارنا العوامل النفسية والاجتماعية الدافعة للعمل ، ولهذا ينبغى أن تدخل متغيرا له اعتباره فى هذا المقام وهو يمثل فلسفة المجتمع من جانب العمال ، هذا التمثل لمبادىء المجتمع وأهدافه يشعرهم بضرورة اعطاء المزيد من العمل ٠ والى هنا كان من الضرورى الاشارة الى تجارب التون مايو Mayo وتابعيه حول تحليل مجالات العمل الصناعى واتاحة توفير مستوى عال من الانتاجية ، اذ قد لاحظ مايو أن للعامل الاجتماعى والنفسى وظروف الاضاءة وغيرها دور هام فى زيادة فعالية العامل على الانتاج أو بمعنى آخر فان الظروف النفسية والمهنية تلعب دورا ما نحو الشعور بالرضا واتمام الانجاز ، كما أشر أيضا Schachter الى أن هناك علاقة وثيقة بين تماسك الجماعة وزيادة انتاجية العامل وبمعنى آخر أن للعامل الاجتماعى دور ملحوظ فى زيادة الانتاجية والشعور بالرضا(٣٨) ٠

وخلاصة القول أن الاحتفاظ بمستوى أداء فعال من جانب الانسان

---

(٣٨) Robert A Sutermeister : People and productivity, McGraw-Hill, Inc., U.S.A. 1963 P. 105.

فى أى موقع عمل رهن بعاملين • أولهما ذاتى وهو الاحساس بالرضا عما يقوم به هذا الانسان من عمل ، والاحساس بالرضا هنا يعنى جانبا نفسيا واجتماعيا واقتصاديا والى جانب ذلك أن تكون الظروف التى يعمل فى اطارها مشجعة له على انجاز رشيد •

والى هنا تكون قد أوضحنا طبيعة العلاقة بين السكان والموارد سواء كانت عنده الموارد مادية طبيعية أو موارد نفسية واجتماعية تتعلق بالطاقات الكامنة فى نفسية الفرد والجماعة بحيث لو أتيحت الفرصة للانسان فى اظهار هذه الطاقات من قدرات ومهارات لأمكنه فى الوقت نفسه من أن يسخرها لاستثمار الموارد الطبيعية المادية لتحقيق أهداف التنمية والتقدم الانسانى •

التنمية كعلاج للمشكلة السكانية

تبين لنا من كل ما قيل عن الديمجرافى للتنمية الشاملة وجود مشكلة سكانية هى أوضح ما تكون فى دول العالم النامى ، وأن هناك علاقة وثيقة بين التنمية والانسان صانع هذه التنمية أو العكس ، كما أن لهذا الانسان بامكانياته النفسية والاجتماعية علاقة بما يسود المجتمع من موارد ، قد يستطيع أن يستثمرها لصالح التنمية والتغير الاجتماعى اذا ما توفر لديه الامكانات العلمية والثقافية والاجتماعية المتاحة أو قد يتقاعس عن هذا الأمر ، ولكن أيا كانت النتيجة فان الماثل أمامنا هو توفر مشكلة تضخم سكانى رهيب لها تأثيرها العكس على كافة الموارد داخل المجتمع •

لهذا رأينا أن نختتم حديثنا عن البعد الديمجرافى فى التنمية الشاملة الى الاشارة لبعض مؤشرات علاج المشكلة السكانية مثل تنظيم النسل والتنمية والهجرة ، وهذه المؤشرات قد تأخذ بها مجتمعات كثيرة ، ولكن فى اعتقادى أن الاهتمام بها ككل هو المطلوب بمعنى أننا نشجع فكرة تنظيم النسل فى الوقت الذى تبذل فيه جهدا تنمويا خلاقا وفى الوقت نفسه نسمح بالهجرة فى حدود امكانات المجتمع البشرية • أما الاعتماد على عامل واحد فقط كما تفعل بعض المجتمعات قد لا يأتى بالنتيجة المرجوة • وقد يقول قائل اننا نعمل على علاج المشكلة منذ فترات طويلة لكن هذا القول لا يدعونا

الى اليأس خاصة وأن مثل هذه الأمور السكانية ذات الجذور النفسية ذات الجذور النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعقدة لا يمكن أن تتغير بين يوم وليلة ، ولذلك فان دأب الباحثين فضلا عن تضافر جهود القاعدة العريضة من السكان معهم كفيل بالتخفيف من وطأة المشكلة ان لم يكن علاجها ٠

تنظيم النسل :

من الأمور الهامة الاعتقاد بأن الدافع الذى يحفز مجتمعنا ما على قبول فكرة تخطيط الأسرة أو رفضها يعتبر أحد مظاهر البحث فى مسألة ضبط النسل لا يقل أهمية عن كافة الأمور السكانية الأخرى ٠

وتجدر الاشارة الى أن تنظيم النسل لا مكن أن صادف قبولا الا اذا رغب الناس فعلا فى ذلك ، وبمعنى آخر فان تنظيم النسل ليست مسألة يمكن فرضها بل تنشد هذه الفكرة بناء عن رغبة أكيدة ، ولكى تثير هذه الرغبة فى مجتمع ما لابد من الالمام التام بثقافة هذا المجتمع وطرائق معيشته ، وتعتبر جميع طرق البحث هامة طالما أنها تراعى الظروف الاقتصادية والسياسية والدينية وطريق الحياة الجنسية والسلوك التناسلى لدى السكان المراد اقناعهم وحثهم على الأخذ بفكرة تنظيم النسل ٠

وفى البلاد النامية بوجه عام نجد أن الفرق شاسعا بين تكوين هذه البلاد الاجتماعى والنفسى والاقتصادى وبين الأفكار التى يحملها اليها فكرة التنظيم ، وتعتبر المنظمات الاجتماعية والصحية القائمة بالفعل على جانب كبير من الأهمية فى هذا الشأن وقد يكون مفضلا العمل على نشر الأفكار الجديدة بأسلوب مألوف يطمئن اليه الفرد أو الجماعة ومن ثم فان أى مجهود يبذل من أجل اقناع السكان بأهمية الفكرة لن يجد ما لم تتوفر المعرفة الكافية بأخلاقيات الجماعة وعاداتها ، ومن الطريف أن النساء فى جزيرة « ياب » التى تقع فى المحيط الهادى كن يقذفن « موانع الحمل الانجليزية » التى أدخلها اليابانيون وينشبثن باتباع طريق الاجهاض كلما أردن التخلص من أطفالهن دون ابداء أى اهتمام لوسائل منع الحمل ٠

كما أنه من الأهمية بمكان لأى اجراء يتعلق بالخصوبة لا بد أن يراعى التوافق الجنسى بين الزوجين ، ومقدار فهمها للأسرة كوحدة اجتماعية ، كما أنه من الأهمية بمكان أيضا أن نضع فى اعتبارنا أن خصوبة المرأة فى كثير من المجتمعات البدائية له قيمة اجتماعية كبرى وأن المرأة التى لا تنجب عددا كافيا من الأبناء أو تلك العاقر تعرض نفسها للطلاق • كذلك ترجع الأهمية التى تبديها تلك المجتمعات نحو انجاب الأفال فى بعض الأحيان الى أن الرجل يتخذ من مناسبة زواج أطفاله فرصة لكى يزهو بثرواته وأهميته الاجتماعية •

ومن المقترح قيام أكبر عدد من العاملين فى مجالات الصحة والخدمات الاجتماعية بتكريس جزء من وقتهم نحو تنمية علاقاتهم الشخصية مع بعض العائلات بهدف الاقناع العلمى المدروس بفكرة تنظيم النسل ، كما يجب العلم أن النساء اللاتى هن فى حاجة ماسة الى نصائح لمنع الحمل أو تنظيمه هن فى الوقت نفسه اللاتى يجدن صعوبة كبيرة فى التوجيه الى أحد مراكز تنظيم النسل فضلا عن صعوبة تغيبهن عن الأسرة ومن ثم يؤجلن زيادة مركز تنظيم النسل مرة بعد أخرى ، كما أن هناك من النساء من لا يعرف هذا الموضوع اهتماما لافتقارهن الى بعد النظر •

ومن الأمور الهامة أن هناك خلط فى الفهم بين تخطيط الأسرة ومنع الحمل الأمر الذى أدى الى تقاعس الفكرة فى العالم النامى ، فتخطيط الأسرة أشمل من فكرة منع الحمل انه يحمل معنى اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا •• الخ • كذلك ترتبط بعض الذكريات الماضية لدى المرأة مثل تنشئتهن على عدم المساس بأجزاء معينة من أجسامهن منذ الصغر ولذلك اذا ووجهوا بضرورة استخدام موانع الحمل فعليهن أن يتغلبن على هذه المشاعر ولذلك فالأمر يحتاج الى نوعية(٣٩) •

وكل ما نود الاشارة اليه فى هذه العجالة أن تنظيم النسل مسألة

---

(٣٩) كاترين فالابريج : ضبط النسل وتنظيم الأسرة ترجمة يوسف كامل الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ ، ص ٦٦ •

مطروحة لعلاج المشكلة السكانية ولكن هـذه المسألة تتأرجح بين التـأييد والمعارضة ، وترجع أسباب المعارضة الى التماسك ببعض العادات والتقاليد الجامدة ، فضلا عن سوء فهم مغزى الفكرة ، فضلا عن توفر واقـع ثقافى غير متقبـل للفـكرة أساسا ويعمل على هـدمها تحت أى أسـلوب الأمـر الذى يتطلب التفـكير الى جانب تنظيم النسل أسلوبا آخر يتكامل معه من أجل علاج المشكلة السكانية ٠

الهجـــــــرة :

سبق لنـا التحدث عن موضوع الهجرة فى اطار معالجتنـا للحـركة السكانية فى المجتمع حيث أوضحنا أن هناك نوعين من الهجرات : داخلية وخارجية ولكل منها أسبابها ونتائجها ولا داعى لتـكرار الحديث ، ولـكن كل ما نود الاشارة اليه أن نتسءل هل تعتبر الجهرة عاملا فعالا فى علاج المشكلة السـكانية ؟ ٠

واقع الأمـر أن الهجـرة قـد تـكون سـببا فى التخفيف من الضغط السكانى وما يصاحب ذلك من انتشـار البطالة وانخفاض مستوى الدخـل الفردى ٠٠ الخ مما يضطر الأفراد والجماعات الى الهجـرة اما من الريف الى المدينة أو من المجتمع بعامة الى مجتمع آخر جريا وراء الثروة أو هربا من مجتمع ضاقت فيه سبل العيش ٠

وفى اعتقادى أن الهجرة عامل مساعد للتخفيف من الانفجار السكانى، ولا أقول هى العامل الرئيسى أو الفعال ذلك لأنه مهما ظهر من تخلف المجتمع فان فيه موارد طبيعية أو امكانات لم تستثمر بعـده المشكلة تكمن فى عـدم قدرة المجتمع على تكتيل الطاقات البشرية والمادية والموارد المـالية لهـذا الاستثمار المرتقب ومع عجز المجتمع عن هذا الاجراء تطفو مشكلة السكان وكأنه لا علاج لها الا بالهجرة من المجتمع الذى يفقد بعض طاقاته البشرية لخدمة مجتمع آخر أكثر عطاء فى الثروة ٠

وفى اعتقادى أيضا أنه لا بأس من الهجرات المؤقتة الى العالم الخارجى حيث يعود المهاجر فى ظظروف افضل ويمكن أن يساهم فى تنمية مجتمعه بعد أنه تكون سبل العيش قـد تيسرت له ، بل ان الهجرة تكون عاملا مشجعا

على التنمية اذا ما اتجـــه المهاجرون الى مجتمعاتهم الأصلية بالاكتتاب فى المشروعات الوطنية كشكل من أشكال الوفاء والدين لهذا المجتمع ٠

التنـــــــمية :

اذن فلنبحث عن طريق عملى وفعال وضرورى لعلاج مشكلة الزيادة السكانية ، بل أود أن أقول أن التنمية تعتبر قضية التقدم الانسانى لأنه بصرف النظر عن وجود مشكلة سكانية فان عملية التنمية ينبغى أن تستمر للاحتفاظ بمستوى مناسب لمعيشته الفرد والجماعة ، ومـع ذلك فان التنمية فى اطار المشكلة السكانية ضرورة اجتماعية وينبغى على الفرد استثمار كافة قدراته وطاقاته من أجل دعمها وتحقيق مقاصدها بهـدف تحسين مستوى المعيشة والتخفيف من ويلات المشكلات الجانبية الأخرى ٠

ولكن يجب أن نشير الى أن امكانات استثمار قدرات الانسان فى العالم النامى فى مشروعات تنموية نحتـاج بطبيعة الحـال الى أمور كثيرة منها ضرورة توفر رءوس أموال طائلة مع خبرة تخطيطية واحصائية وفنية ومعدات وآلات تكنولوجية قد تنوء بتوفيرها قدوات وامكانات المجتمع النامى ، لذلك يلزم أن يكون الى جانب هـذه الوسائل المـادية وعى تخطيطى وتنموى من جانب الأفراد والجماعات وكل هـذه الأمـور تعجز المجتمعات النامية عن توفيرها دفعة واحدة لذلك فهى لا بد أن تستعين بالخبرات ورءوس الأموال الأجنبية ، وفى نفس الوقت يلزم أن يتوفر المناخ الاجتماعى القابل لفـكرة التخطيط والتنمية باستحداث قيم جديدة تواكب الوضعية الجديدة للمجتمع وذلك لأن مشاركة القاعدة العريضة من السـكان أمـر لا مفر منه ذلك لأن تقاعسها عن الاسهام الجاد فى مشروعات التنمية يعـرقل مسار الخطة ولا تحقق بالتالى أهدافها ومراميها القريبة والبعيدة ٠

ومن هنا كان من الضرورى العمل على تنظيم حملة توعية بفكرة تنظيم النسل وتنمية الوعى الادخارى والاسـتهلاكى واتباع أسلوب تربوى أكثر رشدا مع العمل على محو الأميـة ونشر الوعى التعاونى وتنمية الاحساس بالخدمة العامة والاسهام فى المشروعات التطوعية فضلا عن تدريب العاملين فى مجالات التنمية حتى يثمر جهدهم بالنتيجة المرجوة ٠

وفى اعتقادى أنه لعلاج المشكلة السكانية ينبغى أن تسير الخطوات الثلاثة • ينظم النسل والهجرة والتنمية معا فى خط متوازن ومتكامل ، بحيث تكمل أحدهما ما قصرت فيه الأخرى ، وفى رأيى اذا اتبعنا أسلوب الهجرة أن تكون وفق خطة مدروسة وبحيث لا تترك الفرصة تضيع بعد هجرة أبناء الوطن لخدمة مجتمعات أخرى •